

## فعالية سياسات المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

**Effectiveness of Free Zone Policies in the United Arab Emirates in Attracting Foreign Direct Investment**

إعداد:

الباحث/ فو يان شين (FU Yanxin)

موظف لدى شركة هواوي، جمهورية الصين الشعبية

الباحث/ آي خه شيو (AI Hexu)\*

أستاذ الدراسات الإقليمية والدولية في جامعة الدراسات الأجنبية في مقاطعة قوانغدونغ (GDUFs)، جمهورية الصين الشعبية

\*Corresponding Author Email: [asir16@qq.com](mailto:asir16@qq.com)**المخلص:**

في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي، طوّرت دولة الإمارات العربية المتحدة منظومةً اقتصاديةً انفتاحيةً متكاملةً من خلال إنشاء المناطق الحرة وتطويرها، وباتت بذلك مركزاً إقليمياً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). تتخذ هذه الدراسة من سياسات المناطق الحرة في الإمارات موضوعاً للبحث، إذ تستعرض مسار تطورها وأبرز ترتيباتها المؤسسية، مع التركيز على تحليل خصائصها السياسية في مجالات الحوافز الضريبية، وحرية تدفق رأس المال، والمنظومة القانونية، وبيئة الأعمال. وانطلاقاً من ذلك، تُحلّل الدراسة التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات من حيث المصادر والتوزيع القطاعي، وتستكشف دور سياسات المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي في ضوء المتغيرات الخارجية كتقلبات أسعار النفط والاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. وتبيّن نتائج الدراسة أن سياسات المناطق الحرة أسهمت إسهاماً فاعلاً في تحسين مناخ الاستثمار، واستقطاب رؤوس الأموال الدولية، ودفع عجلة التحول الهيكلي للاقتصاد. وقد عملت الإمارات على مواصلة تطوير منظومة المناطق الحرة، مما وفّر ضمانات مؤسسية راسخة لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنويع الاقتصادي. وتُسهم هذه الدراسة في تعميق الفهم لآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء استنتاجات الدراسة والاستقراء الشامل للتجربة الإماراتية، يوصي البحث بتوجيه السياسات المستقبلية للمناطق الحرة نحو ترسيخ المزايا التنافسية واستشراف التحولات الاقتصادية الجديدة، وذلك من خلال توجيه الحوافز الاستثمارية نحو الصناعات عالية القيمة المضافة والابتكار، وتعزيز التكامل العضوي بين المناطق الحرة والاقتصاد المحلي لتفادي ظاهرة الجزيرة المعزولة، وكذلك الاستمرار في التحديث المنهجي للبنية التحتية للموانئ والطيران والاعتماد على الرقمنة الجمركية الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** الإمارات العربية المتحدة؛ المناطق الحرة؛ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)؛ التنويع الاقتصادي؛ الاقتصاد غير

النفطي

## Effectiveness of Free Zone Policies in the United Arab Emirates in Attracting Foreign Direct Investment

FU Yanxin

An employee of Huawei, People's Republic of China

AI Hexu

Professor of Regional and International Studies at Guangdong Provincial University of Foreign Studies (GDUFS), People's Republic of China

### Abstract:

Within the framework of its economic diversification strategy, the United Arab Emirates has developed an integrated and open economic system through the establishment and advancement of free zones, thereby emerging as a prominent regional hub in the Middle East for attracting foreign direct investment (FDI). This study examines the policies governing free zones in the UAE, tracing their evolution and institutional arrangements, with a particular focus on their policy features in areas such as tax incentives, capital mobility, legal frameworks, and the overall business environment. Accordingly, the study analyzes changes in the volume of FDI inflows to the UAE in terms of their sources and sectoral distribution, while exploring the role of free zone policies in attracting foreign investment in light of external variables, including oil price fluctuations and global FDI trends. The findings indicate that free zone policies have played a significant role in improving the investment climate, attracting international capital, and advancing structural economic transformation.

The UAE has continued to enhance its free zone ecosystem, providing robust institutional guarantees for attracting foreign investment and promoting economic diversification. This study contributes to a deeper understanding of the mechanisms for attracting FDI in the Middle East. Based on its findings and a comprehensive assessment of the UAE experience, it recommends directing future free zone policies toward strengthening competitive advantages and anticipating emerging economic transformations by prioritizing high value-added and innovation-driven industries, fostering integration with the domestic economy, and advancing infrastructure modernization and comprehensive customs digitalization.

**Keywords:** United Arab Emirates; free zones; foreign direct investment (FDI); economic diversification; non-oil economy

## 1. المقدمة:

### 1.1. خلفية البحث:

تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة (UAE) من الدول التي تعتمد اقتصادًا قائمًا في أساسه على النفط؛ غير أنها انتهجت منذ ثمانينيات القرن الماضي استراتيجية فاعلة لتنويع اقتصادها الوطني، بهدف تقليص الاعتماد على عائدات النفط وتعزيز القطاعات غير النفطية. وفي هذا السياق، باتت سياسة المناطق الحرة أداةً محوريةً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). وقد شكّل تأسيس منطقة جبل علي للتجارة الحرة (JAFZA) عام 1985 انطلاقةً رسميةً لمسيرة المناطق الحرة في الإمارات، إذ تواصل نموها نموًا مطردًا حتى بلغت نحو 47 منطقةً حرةً بحلول عام 2025. وقد أسهمت هذه المناطق في رفع مستوى جاذبية الإمارات أمام المستثمرين الدوليين، من خلال توفير حوافز ضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتطوير البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، قفزت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 12 مليون دولار عام 1985 إلى 22.74 مليار دولار عام 2022 وفق بيانات البنك الدولي، مما يُشير إلى الدور المحتمل الذي اضطلعت به سياسة المناطق الحرة في استقطاب هذه الاستثمارات.

وفي عام 2018، أقدمت الإمارات على خطوة نوعية بإتاحتها سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100%، مما أتاح للمستثمرين الأجانب الاستحواذ الكامل على حصصهم في عدد أوسع من القطاعات. وقد أسهم هذا التطوير السياسي في دفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات أعلى، إذ ارتفع صافيها من 9.09 مليارات دولار عام 2016 إلى 19.88 مليار دولار عام 2020. وبالتوازي مع ذلك، تعاضمت أهمية الاقتصاد غير النفطي في المنظومة الاقتصادية الإماراتية؛ فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموًا بنسبة 4.6% عام 2010، وبلغت إعادة صادرات المناطق الحرة 56% من إجمالي إعادة الصادرات الوطنية بحلول عام 2020، فيما وصلت الصادرات غير النفطية إلى 65% من إجمالي الصادرات. وتدلّ هذه المؤشرات على أن المناطق الحرة لم تقتصر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل عملت على تعزيز صادرات ما يُعاد تصديره من المنتجات غير النفطية، مما أمدّ مسيرة التنويع الاقتصادي بزخم حقيقي.

### 1.1. المشكلة البحثية التي يتناولها البحث وأسئلته:

على الصعيد الدولي، يتباين أداء دول منطقة الشرق الأوسط في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تباينًا ملحوظًا، تبعًا للفتاوت في البيئات الجيوسياسية والهياكل الاقتصادية. وقد أشار (Asiedu 2002) في دراسته إلى أن مستوى البنية التحتية ودرجة الانفتاح الاقتصادي يمثلان محركين أكثر أهميةً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يُرسي دعماً نظريًا لاحتمالات نجاح سياسة المناطق الحرة في الإمارات. كذلك كشف Buckley وآخرون (2007) عن تأثير بالغ لسياسات التحرير الاقتصادي والقرب الثقافي في استقطاب الاستثمارات؛ إذ نمت الاستثمارات الهدية في الإمارات بنسبة 884% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2016. ومع ذلك، تتبلور المشكلة البحثية في أن أثر سياسات المناطق الحرة التحفيزي على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد غير النفطي لم يُختبر بعدُ بصورة وافية ومستقلة في السياق الشرق أوسطي، مع ضرورة عزل هذا الأثر عن المتغيرات الخارجية كتقلبات أسعار النفط. وبناءً على هذه المشكلة، يطرح البحث الأسئلة الرئيسية الآتية:

- 1) كيف أثّرت الزيادة في عدد المناطق الحرة والتطوير السياسي المتواصل (ولا سيما سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% المطبقة عام 2018) على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزونات الإمارات؟

- (2) هل تظل فاعلية سياسة المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر واضحةً وجليّةً بعد استبعاد تأثير العوامل الخارجية، كتذبذب أسعار النفط والاتجاهات العالمية العامة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- (3) كيف تُسهم المناطق الحرة، من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتنشيط الصادرات وإعادة الصادرات غير النفطية؟

### 2.1. أهداف البحث

استناداً إلى المشكلة البحثية وتساؤلاتها، يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف المباشرة والمترابطة الآتية:

- (1) دراسة أثر سياسات المناطق الحرة من خلال تحليل مسار وتأثير السياسات المتطورة للمناطق الحرة على حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزونات التراكمية في دولة الإمارات.
- (2) تقدير الفاعلية المستقلة وقياس مدى استقلالية المناطق الحرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مواجهة تذبذب المتغيرات الكلية الخارجية (كأسعار النفط العالمية والاتجاهات العالمية للاستثمار).
- (3) قياس الأثر على الاقتصاد غير النفطي وتقييم الدور الذي تؤديه المناطق الحرة عبر الاستثمارات الأجنبية في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتنشيط الصادرات وإعادة الصادرات.
- (4) تقديم نموذج تجريبي من خلال استخلاص دروس تطبيقية من الحالة الإماراتية لتكون مرجعاً تستفيد منه الدول الشرق الأوسطية الأخرى في صياغة سياساتها الاقتصادية المنفتحة.

### 3.1. أهمية البحث والإضافة التي يقدمها:

يكتسب هذا البحث أهمية بالغة ويقدم إضافات نوعية على الصعيدين النظري والتطبيقي:

- (1) سد الفجوة النظرية حيث يسعى هذا البحث إلى سدّ ثغرة واضحة في الأدبيات التجريبية المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط. فبينما انصبّ اهتمام الدراسات الراهنة في معظمها على الدول المتقدمة ومناطق أخرى (Kore & Guisinger، Loree، 1995؛ وAsiedu، 2002)، يضيف هذا البحث أدلة تجريبية جديدة حول عمل سياسة المناطق الحرة كأداة للانفتاح الاقتصادي.
- (2) يُبرز البحث التوجهات الحديثة في استقطاب رأس المال الاستثماري الأجنبي، والتي لم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية، بل تركز على "الريع المؤسسي" المتمثل في استقرار التشريعات (مثل التملك الأجنبي 100% عام 2018 الذي رفع الحصّة الهندية لـ 16% في 2021-2022)، ومرونة بيئة الأعمال التي توفرها المناطق الحرة الحديثة.
- (3) إيجابيات التحول نحو الاقتصاد غير النفطي حيث يقدم البحث إثباتاً تطبيقياً للمكاسب التي تحقّقها الدول النفطية من التحول نحو التنوع الاقتصادي، موضحاً كيف أسهمت الاستثمارات الأجنبية في إحداث نمو متسارع في قطاعات مستدامة كالتجزئة (نمو 49%) والتصنيع (نمو 30%) خلال (2012-2016)، مما يحمي الاقتصاد من صدمات النفط ويضمن استدامة النمو.

### 4.1. منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة وضمان دقة النتائج، اعتمد البحث على المنهجية الآتية:

- (1) **المنهجية المتبعة:** يعتمد البحث منهجيةً تدمج بين التحليل النوعي والإحصاء الوصفي. وتشمل استخدام "تحليل الاتجاهات"

لرصد تدفقات الاستثمار، و"التحليل الهيكلي" لدراسة التوزيع القطاعي. كما توظف المنهجية "المقارنة النوعية" للتحكم في المتغيرات الخارجية واستبعاد تأثير أسعار النفط، إلى جانب إجراء مقارنات إقليمية (مع السعودية وإيران).

(2) **ملامحة المنهجية:** تتلاءم هذه المنهجية تمامًا مع موضوع البحث وأهدافه؛ إذ تتيح استقراء مسارات البيانات الرقمية الكلية (Macro-data) وربطها عضوياً بالتغيرات التشريعية والمحطات السياسية، مما يكشف الآلية الحقيقية لأثر المناطق الحرة بمعزل عن الضوضاء الاقتصادية الخارجية.

(3) **الفترة الزمنية:** تغطي الدراسة مسارًا زمنيًا واسعًا يمتد من عام 1970 حتى عام 2023، مع التركيز المععمق على المحطات السياسية الفارقة (مثل عام 1985 لإنشاء جبل علي، و عام 2018 لصدور قانون التملك الأجنبي الكامل، والفترة الحديثة 2021-2022).

(4) **النطاق المكاني (الجغرافي):** يتركز البحث مكانيًا على دولة الإمارات العربية المتحدة ومناطقها الحرة، مع الاستعانة بدول مختارة من منطقة الشرق الأوسط في جانب المقارنات الدولية لاستخلاص الدروس.

## 2. السياق العام للمناطق الحرة في الإمارات وتحليل سياساتها

### 1.1.2. السياق العام للمناطق الحرة في الإمارات وتطورها التاريخي

#### 1.1.2. نظرة عامة على الاقتصاد الإماراتي

تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز منتجي النفط والغاز الطبيعي على المستوى العالمي، إذ تحتضن ما يقارب 7% من الاحتياطيات النفطية العالمية و4% من احتياطيات الغاز الطبيعي. وقد هيمنت عائدات النفط تاريخياً على المالية العامة للدولة، حيث أسهمت إمارة أبو ظبي بالنصيب الأوفر من الإنتاج النفطي والغازي (Ministry of Foreign Affairs of the UAE, n.d.). بيد أن الحكومة الإماراتية كانت على وعي مبكر بعدم استدامة الاعتماد على النفط، فانهجت في السنوات الأخيرة سياسة تنويع اقتصادي طموحة، تُركّز على تطوير القطاعات غير النفطية، كالسياحة، والتجارة المالية، والخدمات اللوجستية الجوية، والتشييد والبناء، فضلاً عن القطاعات الناشئة كالذكاء الاصطناعي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للإمارات عام 2024 نحو 500 مليار دولار، فيما تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي 55,000 دولار، مما يضعها في مصافّ الاقتصادات الأعلى دخلاً عالمياً (Worldometers, n.d.).

ويتسم المناخ الاستثماري في الإمارات بالانفتاح والشفافية، إذ تتيح الدولة للمستثمرين الأجانب التملك الكامل بنسبة 100% في قطاعات عديدة، مما أسهم في استقطاب تدفقات ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية إلى الإمارات نحو 30.7 مليار دولار عام 2023 (UAE Government Portal, n.d.). مما يُرسّخ مكانتها بوصفها وجهة استثمارية مفضّلة في منطقة الشرق الأوسط. وخالصة القول، يتميّز الاقتصاد الإماراتي بالانفتاح والتنوع والنظرة المستقبلية، وهو في طور تحوّل متواصل من نموذج اقتصادي قائم على النفط إلى اقتصاد حديث تنصّره قطاعات السياحة والمال والتكنولوجيا والتجارة. وعلى الرغم من التحديات التي تطرحها تقلبات أسعار النفط وحالة عدم اليقين الجيوسياسي، تبقى الإمارات بفضل سياساتها الرشيدة ورؤيتها الاستراتيجية الواضحة من أكثر الاقتصادات حيوية وجاذبية في منطقة الشرق الأوسط.

## 2.1.2. نشأة المناطق الحرة وتطورها

تمتد جذور سياسة المناطق الحرة في الإمارات إلى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، حين أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1981، الذي أرسى إطاراً قانونياً لتنظيم نشاط الوكلاء التجاريين ( Government of Dubai, Federal Law No. 18 of 1981 on Regulation of Commercial Agencies)، وشكّل بذلك الأساس القانوني الذي قامت عليه المناطق الحرة لاحقاً. وفي عام 1985، انطلقت منطقة جبل علي الحرة (JAFZA) في دبي، لتكون أولى المناطق الحرة في منطقة الشرق الأوسط، وقد اضطلعت في بداياتها بوظائف لوجستية وتجارية مرتبطة بالميناء بصفة رئيسية ( Jebel Ali Free Zone Authority. About JAFZA, 2026). وما إن حلّ مطلع الألفية الثالثة حتى دخلت المناطق الحرة مرحلة توسع متسارع، فظهرت تباغاً مناطق حرة متخصصة كمدينة دبي للإنترنت، ومدينة دبي للإعلام، والسوق المالي العالمي في أبوظبي (ADGM)، وغيرها، لتغطي قطاعات التكنولوجيا والمال والإعلام والرعاية الصحية. وبحلول عام 2025، ارتفع عدد المناطق الحرة إلى 46 منطقة ( Embassy of the United Arab Emirates in the United States, 2026)، وهو مسار يدلّ على تحوّل جوهري في طبيعة هذه المناطق من منصات لوجستية وتجارية أحادية الوظيفة، إلى شبكة استثمارية متكاملة متعددة القطاعات والمستويات.

وقد عكست التطورات المتلاحقة في سياسة المناطق الحرة التزام الإمارات الراسخ بمبدأ الاقتصاد المفتوح. فبعد إرساء الإطار القانوني الأساسي عام 1981، واصلت الحكومة إطلاق حزم تحفيزية متتالية: تضمّنت في مراحلها الأولى إعفاءات جمركية وحرية في تداول العملات الأجنبية، ثم تطورت في العقد الأول من الألفية الثالثة لتشمل فترات إعفاء ضريبي تمتد حتى 50 عاماً ومزايا في استخدام الأراضي، وتوّجت عام 2018 بتطبيق سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% على الصعيد الوطني. وقد أحدث هذا الإصلاح الشامل نقلةً نوعيةً ملموسةً في قطاع الاستثمار، إذ وسّع بصورة جذرية صلاحيات الملكية الأجنبية عبر مختلف القطاعات، مما عزّز جاذبية المناطق الحرة الإماراتية للمستثمرين الدوليين تعزيزاً بيّناً ( World Intellectual Property Organization. UAE Federal Law No. 37 of 1992 on Trademarks). وإجمالاً، تكشف مسيرة نشأة المناطق الحرة الإماراتية وتطورها عن توجّه سياساتي ثابت نحو التحسين المتواصل لبيئة الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بما يواكب متطلبات العصر.

## 2.2. تحليل المزايا السياسية للمناطق الحرة الإماراتية

تشتمل منظومة سياسة المناطق الحرة في الإمارات على أبعاد متعددة تشمل الضرائب والجمارك وإدارة الاستثمار والرقابة القانونية والموارد البشرية، وتستهدف في مجملها توفير بيئة عمل استثنائية للمستثمرين الدوليين، يُمكن وصفها بأنها "دولة داخل الدولة". وتتجلّى المزايا الجوهرية للمناطق الحرة الإماراتية مقارنةً ببيئة الأعمال في الاقتصاد المحلي في المحاور الآتية:

### 1.2.2. المزايا الضريبية

تُعدّ الحوافز الضريبية من أبرز عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة الإماراتية. إذ تعتمد غالبية هذه المناطق سياسة "معدل الصفر" على ضريبة دخل الشركات وضريبة الدخل الشخصي، مع التعهد بالإعفاء الضريبي لأجل طويل الأمد، مما يُخفّض تكاليف التشغيل للمؤسسات تخفيضاً ملحوظاً. فعلى سبيل المثال، تمنح المناطق الحرة الشركات المستقرّة فيها إعفاءً من ضريبة الدخل على الشركات يمتد إلى خمسين عاماً، مع إعفاء كامل ودائم من ضريبة الدخل الشخصي ( IFZA. UAE Corporate Tax, 2026).

وفي إطار الإصلاح الضريبي الأخير على الشركات، أطلقت الإمارات عام 2023 نظام "الشركة المؤهلة في المنطقة الحرة" (QFZP)، الذي يُتيح للشركات المستوفية لمعايير النشاط الفعلي الاستمرار في التمتع بمعدل ضريبة صفري على دخل الشركات، بما يضمن الحفاظ على جاذبية البيئة الاستثمارية في ظل التشديد الضريبي العالمي (James, 2009). وقد أثبتت الأبحاث أن السياسات الضريبية التحفيزية تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه نحو التصدير والمقارّ الإقليمية للشركات، وذلك من خلال خفض تكاليف الدخول والعبء الضريبي المتوقع، وتوضح هذه الظاهرة بصورة أجلى في الدول النامية والاقتصادات الناشئة (Federal Tax Authority of the UAE, 2024). يُضاف إلى ذلك أن الإمارات تُعفي من ضريبة القيمة المضافة (VAT) في عشرين منطقة حرة معيّنة، كما تُعفي البضائع المتداولة بين المناطق الحرة من الرسوم الجمركية (Federal Tax Authority of the UAE, 2026). وتحظى هذه المزايا الضريبية المتكاملة بجاذبية استثنائية للشركات الأجنبية الموجهة نحو التصدير والمقارّ الإقليمية؛ إذ بلغت إعادة صادرات شركات المناطق الحرة 56% من إجمالي إعادة الصادرات الوطنية عام 2020. وهذا يعني أن بيئة الأعباء الضريبية المرنة قد أسهمت فعلياً في تحفيز الشركات متعددة الجنسيات على إقامة عمليات التجارة والتوزيع في المناطق الحرة الإماراتية. وقد توصّل تقرير الأونكتاد (UNCTAD) في تحليله المنهجي للمناطق الحرة حول العالم إلى أن انخفاض معدلات الضريبة وما يصاحبه من قدر من اليقين الضريبي يُعزّزان بشكل ملحوظ جاذبية المناطق الحرة لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات، ويضاعفان أثر التجميع الذي تحدّثه هذه المناطق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تنشيط إعادة التصدير والاستثمار التجاري.

### 2.2.2. مزايا الخدمات المصرفية والنظام المالي

تتمتع المناطق الحرة الإماراتية بنظام مصرفي متطور ومتعدد الجنسيات، يُقدّم للمستثمرين دعماً مالياً متكاملاً ومتعدد المستويات. وتحتضن هذه المناطق فروعاً لكبرى المؤسسات المالية العالمية كسي تي بنك وغيره، توفر للشركات خدمات ميسرة تشمل فتح الحسابات والمقاصة وتمويل التجارة. ويُعدّ الاستقرار المالي وشفافية الرقابة وسهولة الوصول إلى الخدمات من العوامل الجوهرية في تحديد وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الخدمات والمال. وأنشأت الإمارات مناطق مالية حرة متخصصة، كمرکز دبي المالي العالمي (DIFC) (DIFC Courts, 2026) والسوق المالي العالمي في أبوظبي (ADGM) (Abu Dhabi Global Market) (English Common Law, 2026) تعتمد إطاراً رقابياً وقانونياً مستقلاً عن المنظومة الاتحادية، يقوم مباشرةً على مبادئ القانون العام البريطاني بالإنجليزية، ويتضمن آليات رقابية وأنظمة فضّ للنزاعات متكاملة، مما يوفّر للبنوك متعددة الجنسيات والمؤسسات الاستثمارية بيئة عمل شفافة ومستقرة. وقد أشار La Porta وزملاؤه إلى أن البيئة التنظيمية المالية القائمة على نظام القانون العام ترفع ثقة المستثمرين وتقلّص المخاطر المؤسسية تقليصاً ملموساً (La Porta, Lopez-de-Silanes, Shleifer, & Vishny, 1998). وهذا ما يُفسّر انجذاب كثير من البنوك الدولية والمؤسسات المالية إلى المناطق المالية الحرة الإماراتية لاتخاذها قاعدةً تشغيليةً إقليمية. وبلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي الإماراتي نحو 1.1 تريليون دولار بحلول عام 2023 (Gulf News, 2026)، وهو رقم يُجسّد متانة النظام المالي في الدولة ومستوى الثقة العالية التي يوليها رأس المال الدولي للبيئة المالية الإماراتية.

### 3.2.2. حركة رأس المال عبر الحدود وقابلية التحويل

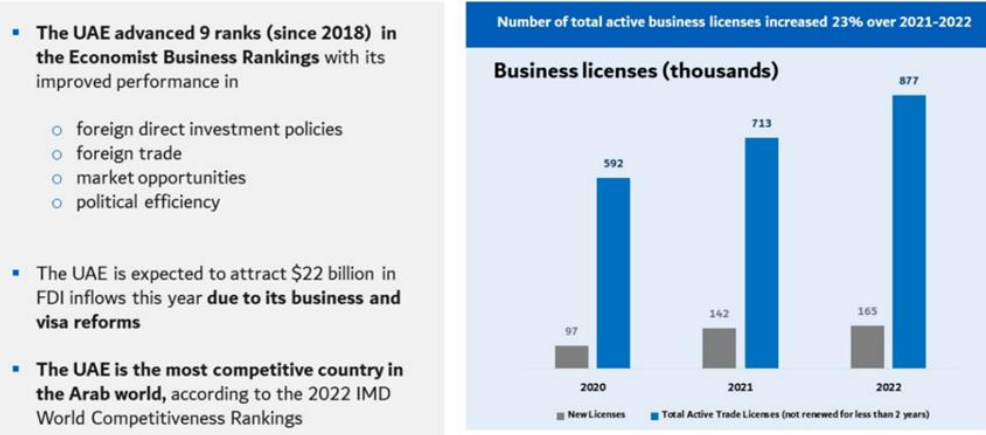
تُمثّل درجة الانفتاح العالية على تحويل رأس المال وحرية تدفق الأموال ميزةً تنافسيةً راسخةً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة الإماراتية. فالشركات العاملة في هذه المناطق تستطيع تحويل أرباحها ورأس مالها إلى داخل الإمارات وخارجها

بحرية تامة وبلا قيود تذكر، مما يُتيح للشركات متعددة الجنسيات إعادة أرباحها إلى بلدانها أو توزيعها على مواقعها العالمية دون عوائق ناجمة عن رقابة الصرف الأجنبي. وحرصًا على ضمان انسياب التدفقات المالية عبر الحدود، أبرمت الإمارات معاهدات حماية الاستثمار الثنائية (BIT) واتفاقيات تقادي الازدواج الضريبي (DTA) مع أكثر من مئة دولة، مما يُوفّر للمستثمرين الأجانب ضماناتٍ قانونيةً لتحويل أموالهم (Ministry of Finance of the UAE. Double Taxation Agreements, 2026). وقد أشار تقرير الأونكتاد إلى أن شبكة اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية المتطورة والنظام المفتوح لتحويل العملات يُسهمان بفاعلية في تخفيض حدة المخاطر السياسية التي يواجهها الاستثمار الدولي (UNCTAD, 2000). وتؤكد التجربة الإماراتية أن حرية تدفق رأس المال تمثل ركيزةً أساسيةً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فمنذ العقد الثاني من الألفية الثالثة، واصلت الإمارات توسيع انفتاح حساب رأس المال، مما أتاح لرأس المال الدولي العمل بيسر واطمئنان داخل المناطق الحرة. وقد أسهم نظام التحويل المالي المحلي (UAEFT) الذي أنشأه مصرف الإمارات المركزي في رفع كفاءة تدفق الأموال رفعا ملحوظًا (Central Bank of the UAE, Payments and Settlements, 2026)، إذ بلغت التحويلات الإماراتية إلى الخارج 43.2 مليار دولار عام 2020 (Middle East Monitor, 2021). وقد أسهمت هذه الترتيبات المؤسسية في ضمان حرية تدفق الأموال دخولًا وخروجًا، مع تعزيز أمان المعاملات المالية وترسيخ ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الإماراتية.

#### 4.2.2. مزايا البيئة المؤسسية والقانونية

وفي سياق تعزيز جاذبية بيئة الأعمال، تُعدّ المنظومة المؤسسية والقانونية الركيزة الأساسية التي تدعم ثقة المستثمرين. ولبيان الأثر المباشر للتحسينات المستمرة في هذه المنظومة على النشاط الاقتصادي الفعلي، يُستعرض الشكل التالي الذي يوضح مسار تطور التراخيص التجارية في الدولة، ليعكس مدى استجابة مجتمع الأعمال لحزم التسهيلات المؤسسية المطبقة في المناطق الحرة وغيرها.

#### UAE is projected to exceed 1 million business licences (cumulative) by end of 2024-25



#### الشكل (1) التطور في عدد التراخيص التجارية في الإمارات العربية المتحدة

مصدر البيانات: Embassy of the United Arab Emirates in the United States. <https://www.uae-embassy.org>

يُظهر الشكل (1) بوضوح الارتفاع الملحوظ في إجمالي عدد التراخيص التجارية النشطة في دولة الإمارات، حيث سجلت التراخيص الجديدة والنشطة زيادة بنسبة 23% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2022. يُفسر هذا النمو المتسارع كاستجابة

مباشرة وملموسة لمرونة البيئة المؤسسية، والتحديثات التشريعية، وتطبيق نهج "النافذة الواحدة"، مما أدى إلى خفض تكاليف التأسيس وتحفيز تدفق الشركات الجديدة إلى السوق الإماراتي.

تشتهر الإمارات بين دول المنطقة بشفافية بيئتها المؤسسية وسلامة منظومتها القانونية، وقد جاءت المناطق الحرة لتعمق هذه الجاذبية وترفعها إلى مستوى أرقى. فمن منظور الاقتصاد المؤسسي، لا تقتصر سياسة المناطق الحرة على كونها إجراءً للانفتاح الاقتصادي، بل تُمثل أداةً حوكميةً جوهريةً تُخفّض تكاليف المعاملات وتُحسّن بيئة الاستثمار عبر الترتيبات المؤسسية (North D (C. Institutions, 1990)). وقد أكد دوغلاس نورث، مرجعية مؤسسات الاقتصاد المؤسسي، أن المؤسسات تُؤثّر في كفاءة النشاط الاقتصادي وقرارات الاستثمار من خلال الحدّ من حالة عدم اليقين وخفض تكاليف المعاملات. وفي سياق الاستثمار الدولي، حين تغيب عناصر مؤسسية كحماية حقوق الملكية والموافقة الإدارية والشفافية القانونية واستقرار السياسات، ترتفع تكاليف المعاملات بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات ارتفاعاً ملحوظاً، مما يُنبّط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويحول دونها.

وقد عمدت المناطق الحرة الإماراتية إلى خفض هذه التكاليف بصورة منهجية عبر أربعة مستويات من الابتكار المؤسسي:

**أولاً، على مستوى نظام حقوق الملكية:** تُتيح المناطق الحرة للمستثمرين الأجانب التمتع بملكية كاملة بنسبة 100% في مؤسساتهم، وهي ميزة تنافسية واضحة في سياق الشرق الأوسط، إذ تُزيل العوائق المؤسسية المتعلقة بهيكل الملكية أمام رأس المال الأجنبي.

**وثانياً، على مستوى النظام القانوني:** تعتمد كثير من المناطق الحرة كمرکز دبي المالي العالمي (DIFC) والسوق المالي العالمي في أبوظبي (ADGM) منظومةً قانونيةً تجاريةً مستقلةً مُستمدّةً مباشرةً من القانون العام البريطاني وتعمل باللغة الإنجليزية، مستعينةً بآليات تحكيم دولية متطورة، مما يُمكن المستثمرين من ممارسة أعمالهم في بيئة سيادة القانون الرفيعة الشبيهة بمستوى الدول المتقدمة، ويُخفّض مخاطر الغموض القانوني تخفيفاً جوهرياً. وتُشير مؤشرات بيئة الأعمال للبنك الدولي إلى أن الإمارات تنصدر دول المنطقة في مجالات حماية المستثمرين من صغار المساهمين وإنفاذ العقود وسائر المؤشرات القانونية.

**وثالثاً، على مستوى النظام الإداري:** تعتمد المناطق الحرة نهج "خدمة الشباك الواحد"، الذي يجمع تحت سقف واحد تسجيل الشركات ومنح التراخيص والتسجيل الضريبي وشؤون العمل وإجراءات التأشيرة، مما يُمكن الشركات عادةً من استيفاء جميع الإجراءات التأسيسية في غضون 24 إلى 72 ساعة.

**ورابعاً، على مستوى التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية:** تحتل الإمارات مرتبة متقدمة عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية، حيث تُتيح معظم الخدمات التجارية كتجديد التراخيص ودفع الضرائب وتقديم طلبات التأشيرة إلكترونياً، مما يُخفّض تكاليف الوقت والامتنال للمؤسسات ويرفع مستوى الشفافية الإدارية. وقد أثبتت أبحاث البنك الدولي وجود علاقة إيجابية وثيقة بين الكفاءة الإدارية ومستوى الحكومة الإلكترونية من جهة، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

وتضافر هذه الأبعاد المؤسسية الأربعة في تخفيض التكاليف المؤسسية للمعاملات التي تواجه المؤسسات في مراحل دخول السوق وتأسيس الكيانات والتشغيل اليومي، فأضحت المناطق الحرة لا مجرد مراكز للتجارة والخدمات اللوجستية، بل مراكز إقليمية متكاملة للاستثمار والمال. ولا يدلّ على ذلك دليل أوضح من الارتفاع الحادّ بنسبة 23% في عدد التراخيص التجارية الصادرة في الإمارات خلال الفترة 2021-2022، وهو ما يعكس بصورة ملموسة مستوى حيوية السوق الناجمة عن التيسير المؤسسي.

## 5.2.2. الموقع الجغرافي والبنية التحتية ومنظومة الدعم الصناعي

في نظرية الاستثمار الدولي، يُعدّ نموذج OLI التوفيق الذي أطلقه جون دنينج (John H. Dunning) عام 1977 وطوّره عام 1988 الإطار النظري الأشمل لتفسير أسباب اختيار الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في دول مضيضة بعينها (Dunning, 1988). وسُمّي بـ"التوفيق" لأنه يجمع بين ثلاثة تيارات نظرية مستقلة سابقة: نظرية الميزة الاحتكارية التي يمثلها هايمر (Hymer)، ونظرية الاستيعاب الداخلي لبكلي وكاسون (Buckley & Casson) ونظرية الموقع الجغرافي الفيبرية. ويرى دنينج أن الشركة متعددة الجنسيات إنما تُقرّر الاستثمار المباشر في الخارج بدلاً من اللجوء إلى التصدير أو الترخيص، حين تتوفر لديها ثلاثة شروط متكاملة: الأول، ميزة الملكية (O)، أي ما تمتلكه الشركة من أصول خاصة تُميّزها عن منافسيها المحليين في البلد المضيف؛ والثاني، ميزة الموقع (L)، أي ما يوفره البلد المضيف من ظروف خارجية تُمكن الشركة من توظيف مزاياها المالكة؛ والثالث، ميزة الاستيعاب الداخلي (I)، أي الدافع إلى استيعاب الميزة المالكة داخلياً بدلاً من الترخيص بها للغير، بهدف تعظيم العوائد وتقليل مخاطر المعاملات. ولا تقع عملية الاستثمار الأجنبي المباشر إلا حين تتحقق هذه المزايا الثلاث في آن واحد (Dunning, 1988).

**على صعيد ميزة الملكية: (O)** تعني هذه الميزة ما تحوزه الشركة متعددة الجنسيات من أصول خاصة تُعوّض عن مساوئ تشغيلها في بلد مضيض، وتشمل التكنولوجيا الخاصة وحقوق الملكية الفكرية، وسمعة العلامة التجارية، والقدرات الإدارية والتنظيمية، ووفورات الحجم، والمنتجات المتميزة. والشركات متعددة الجنسيات التي تلج المناطق الحرة الإماراتية تنسم عمومًا بمزايا ملكية راسخة. ففي قطاع الخدمات المالية، رسّخت بنوك دولية كسي تي بنك وإچ إس بي سي وستاندرد تشارترد مقارّها الإقليمية في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) مستثمرةً شبكاتها العالمية وتقنياتها في إدارة المخاطر ومصداقية سمعة العلامة التجارية، لثوّج مزاياها المالكة نحو أسواق الشرق الأوسط وجنوب آسيا (Jebel Ali Free Zone Authority, Dubai Logistics Corridor, 2026). وتعمل الحكومة بنشاط على تطوير تجمعات صناعية متميزة في مناطق حرة مختلفة؛ كدبي سيليكون أوايزيس الداعمة لصناعات التكنولوجيا المتقدمة، ومدينة دبي الصحية المتخصصة في استثمارات قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة. وفي القطاع الصناعي، تتمتع الشركات متعددة الجنسيات المستقرّة في منطقة جبل علي الحرة بميزات تنافسية واضحة تتمثل في أساليب التصنيع المتقدمة وخبرات إدارة سلاسل التوريد العالمية والعلاوات لسمعة العلامة التجارية. وقد شهدت مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الجملة والتجزئة والتصنيع ارتفاعًا بلغ 49% و30% على التوالي خلال 2012-2016 (Ministry of Economy of the UAE, Foreign Direct Investment Dashboard, 2026). ويُعزى هذا النمو إلى حدّ بعيد إلى البيئة اللوجستية الميسرة والدعم الصناعي الذي توفره المناطق الحرة، حيث تُجهّز معظمها مصانع ومكاتب ومستودعات وخدمات داعمة وفق معايير موحّدة، مما يُهيئ لمستثمري مختلف القطاعات ظروف تشغيل مريحة ومنخفضة التكلفة (World Bank, 2018). وقد أسهمت البنية التحتية الراقية لمنظومة الدعم الصناعي في المناطق الحرة الإماراتية في تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التصنيع والصناعات عالية القيمة المضافة، وفرت الضمانات المادية اللازمة لمسيرة التنويع الاقتصادي.

وقد كشف توزيع 441 مشروع استثمار أجنبي مباشر جديد في دبي عام 2021 أن البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات استحوذت على أكثر من 26% من هذه المشاريع، مما يعكس توجّه شركات التكنولوجيا الفائقة الحاملة لتقنيات خاصة نحو المناطق

الحرّة الإماراتية لاستثمار مزاياها المالكة (وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2022). والجدير بالملاحظة أن سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% في المناطق الحرّة الإماراتية لا تقتصر على كونها عنصرًا من عناصر ميزة الموقع، بل تُعزّز مباشرةً استعداد الشركات متعددة الجنسيات لتحويل مزاياها المالكة إلى طاقة إنتاجية فعلية؛ فالمستثمر الأجنبي الذي لا يُضطر إلى التنازل عن حصته يحتفظ بسيطرة كاملة على أعماله، مما يحمي تقنياته الجوهرية وأسراره التجارية من أي تمبيع أو تسرب.

**على صعيد ميزة الموقع: (L)** تعني هذه الميزة ما يُقدّمه البلد المضيف من ظروف خارجية تستقطب الشركات متعددة الجنسيات لدمج مزاياها المالكة مع الموارد المحلية في سبيل خلق القيمة، وتشمل حجم السوق وأفاق نموّه، وتكاليف عوامل الإنتاج، ومستوى البنية التحتية، والبيئة المؤسسية والسياسية، والموقع الجغرافي. وتتمتع المناطق الحرّة الإماراتية بمزايا بارزة في جميع هذه الأبعاد، مما يُشكّل منظومة متكاملة ومتعددة المستويات من مزايا الموقع.

فمن حيث الموقع الجغرافي، تقع الإمارات على مفترق استراتيجي يجمع ثلاث قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا، إذ لا تبعد أكثر من ست ساعات طيرانًا عن ما يُناهز ثلث سكان العالم، مما يمنح الشركات متعددة الجنسيات ميزةً طبيعيةً لتغطية أسواق الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا. ومن حيث البنية التحتية، تتواصل ميناء جبل علي (الذي يُصنّف ضمن أكبر عشرة موانئ عالمياً) ومطار آل مكتوم الدولي مع عدة مناطق حرة تواصلًا سلسًا، مُكوّنةً منظومةً لوجستيةً متعددة الوسائط تعمل بكفاءة عالية، تُخفّض تكاليف النقل للمستثمرين في قطاعي التجارة والتصنيع تخفيضًا ملحوظًا. ومن حيث البيئة السياسية والمؤسسية، تُشكّل الحوافز الضريبية (بمعدل ضريبة صفري على الشركات) والإعفاءات الجمركية وحرية تحويل رأس المال والمنظومة القانونية المستقرة والشفافة مجتمعاً البُعد المؤسسي لميزة الموقع. ومن حيث الوصول إلى الأسواق، تُعدّ الإمارات أهم مركز تجاري وإعادة تصدير في الشرق الأوسط، مما يُتيح للشركات متعددة الجنسيات منفذًا فعّالًا إلى سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يضم نحو 400 مليون نسمة. وبالفعل، أسهم هذا المزيج المتكامل من مزايا الموقع في جعل المناطق الحرّة الإماراتية قبلةً استثماريةً جاذبةً لمختلف القطاعات ومصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى استأثرت الإمارات بنحو 37% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غرب آسيا عام 2021. ومن هذا المنظور النظري، تُمثّل البنية التحتية الجيدة ومنظومة الدعم الصناعي ركيزةً أساسيةً لميزة الموقع؛ إذ يُسهّم النظام النقلي الكفء والشبكة اللوجستية الفعّالة والتجمعات الصناعية الناضجة في خفض تكاليف تشغيل الشركات، مما يرفع الجاذبية الاستثمارية للبلاد.

**على صعيد ميزة الاستيعاب الداخلي: (D)** تُجيب هذه الميزة عن السؤال الجوهرى: لماذا تختار الشركة متعددة الجنسيات الاستثمار المباشر بدلًا من دخول السوق عبر الترخيص أو التصدير؟ في الإطار النظري لبكلي وكاسون (1976)، حين يتعدّر تسعير الميزة المالكة للشركة متعددة الجنسيات (ولا سيما أصول المعرفة والتكنولوجيا) عبر المعاملات السوقية بفاعلية أو حين ترتفع تكاليف المعاملات المرتبطة بها، تميل الشركة إلى استيعاب هذه الميزة داخليًا، أي الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة عليها من خلال تأسيس شركة تابعة في الخارج. والشروط المؤسسية التي توفرها المناطق الحرّة الإماراتية تُعزّز في جوانب متعددة دوافع الشركات متعددة الجنسيات لاختيار مسار الاستيعاب الداخلي (أي الاستثمار المباشر).

فمن جهة، تُخفّض متانة حماية الملكية الفكرية العلاوة المخاطرانية المرتبطة بالترخيص التكنولوجي؛ إذ أرست الإمارات اتحاديًا وعلى مستوى المناطق الحرّة إطارًا قانونيًا لحماية الملكية الفكرية يرقى إلى المعايير الدولية، فيما يُوفّر كلٌّ من ADGM و DIFC

آليات تحكيم مستندة مباشرة إلى القانون العام البريطاني، مما يُمكن الشركات متعددة الجنسيات من ممارسة أعمالها في مأمّن من مخاطر تسرّب التكنولوجيا، فتميل إلى الاستثمار المباشر دون الترخيص. ومن جهة أخرى، أزالّت سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% العبء المؤسسية الكبرى أمام الاستيعاب الداخلي، ألا وهي اشتراط المشاركة في المشاريع المشتركة. ففي كثير من دول الشرق الأوسط، يُلزم المستثمر الأجنبي بربط دخوله للسوق بشريك محلي، مما يُفضي إلى تمبيع قسري للملكية وتشارك في الأسرار التجارية وتراجع كفاءة القرار، فيدفع الشركات نحو تفضيل الترخيص على الاستثمار المباشر. أما في المناطق الحرة الإماراتية، فيحقّ للمستثمر الأجنبي التملك الكامل بنسبة 100%، مما يُتيح لاستراتيجية الاستيعاب الداخلي أن تتحقق على أكمل وجه، ويرفع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب بدائل الدخول الأخرى. كذلك يضمن نظام تحويل رأس المال المفتوح كفاءة التخصيص العابر للحدود للموارد ضمن منظومة الشركة الداخلية؛ فالمقارّ الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات في المناطق الحرة الإماراتية قادرة على تحريك رأس المال والأرباح والكوادر البشرية بحرية بين هذه المناطق وشبكتها العالمية، مما يُوظف بالكامل مزايا التآزر العالمي التي يُحقّقها الاستيعاب الداخلي. وهذه الشروط مجتمعة تُبيّن أن المناطق الحرة الإماراتية لا تستقطب الشركات متعددة الجنسيات فحسب، بل تُهيئ عبر تصميمها المؤسسي الظروف التي تجعلها تختار الاستثمار المباشر على المعاملة السوقية الخارجية، مما يدفع بشكل جوهري نحو التوسع المستدام في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

وإذا استعرضنا المزايا الثلاث لنموذج OLI معاً، فإننا نُدرك أن القدرة الراسخة للمناطق الحرة الإماراتية على استقطاب استثمار أجنبي مباشر رفيع الجودة في الشرق الأوسط ليست حصيلة أداة سياسية بعينها، بل هي ثمرة تضافر المزايا الثلاث O و L و I وتعزيز بعضها لبعض. فالشركات متعددة الجنسيات الولجة للمناطق الحرة الإماراتية تُبادر عادةً بامتلاك مزايا ملكية قوية (كالتكنولوجيا والعلامة التجارية أو القدرات الإدارية)، وتنظر إلى مزايا الموقع الجغرافي والبنية التحتية والمنظومة المؤسسية الإماراتية باعتبارها المنصة الأمثل لتعظيم هذه المزايا المالكة وتسييلها؛ وفي الوقت ذاته، توفر حماية الملكية الفكرية الراسخة وسياسة التملك الكامل الدوافع الكافية لهذه الشركات كي تختار مسار الاستيعاب الداخلي (الاستثمار المباشر) على الترخيص التكنولوجي أو الشراكة الأعلى مخاطرةً. وهذا المنطق الناظم لتفاعل عناصر OLI لا يُفسّر الآلية الداخلية للنمو المتواصل في الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي فحسب، بل يُبيّن أيضاً لماذا تجد الشركات متعددة الجنسيات في مختلف القطاعات —تجارةً وتصنيعاً وخدماتٍ ماليةً— دوافعها الاستثمارية الملائمة ضمن منظومة سياسة المناطق الحرة. ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة التحليل التفصيلي للبنية التحتية ومنظومة الدعم الصناعي في الفقرات اللاحقة باعتباره تدقيقاً وتعمّقاً في بُعد "ميزة الموقع" ضمن نظرية OLI.

## 6.2.2. استقرار السياسات والتوافق مع الاستراتيجية الوطنية

يُعدّ استمرار السياسات واتساقها ميزةً جوهريّةً أخرى في سياق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة الإماراتية. فخلالاً لبعض الاقتصادات الناشئة التي تتكرر فيها مراجعة سياسات الاستثمار الأجنبي، حافظت الإمارات منذ انطلاق استراتيجيتها للمناطق الحرة عام 1985 على توجّه تنموي واضح وثابت. وتتوافق الوثائق الاستراتيجية الوطنية كـ"مخطط دبي 2030" و"رؤية الإمارات 2071 للمئوية" مع سياسة المناطق الحرة توافّقاً تامّاً في جعل التنويع الاقتصادي واستقطاب رأس المال العالمي غايةً مركزية، مما يُرسّخ المناطق الحرة بوصفها ركيزةً في المنظومة الاستراتيجية الوطنية بعيدة المدى. ويُسهّم هذا التوافق العالي بين الاستراتيجية الوطنية وسياسة المناطق الحرة في تخفيف حالة الغموض التي تكتنف توقعات المستثمرين إزاء البيئة السياسية،

وتعزيز ثقتهم، ورفع درجة استعدادهم للاستثمار على المدى البعيد. وهذا الاستقرار السياسي الراسخ عامل محوري بوجه خاص في القطاعات الحساسة للبيئة السياسية كالمال والتصنيع والخدمات الراقية. وقد أشار بلونينغ (Blonigen) في استعراضه لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الاستقرار المؤسسي يُمثل أحد أبرز هذه المحددات (Blonigen, 2005). وقد نجحت الإمارات من خلال ثباتها السياسي على المدى البعيد في تكريس ميزة مؤسسية متميزة في المنافسة الإقليمية، عززت بصورة لافتة قدرتها على استقطاب رأس المال العالمي.

### 7.2.2. مزايا سوق العمل ونظام التأشيرات

يُمثل نظام العمالة المفتوح والمرن ميزةً مؤسسيةً أخرى تُعزز قدرة المناطق الحرة الإماراتية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أكد بورنستاين وزملاؤه (Borensztein, et al.) أن مستوى رأس المال البشري وكفاءة توزيع العمالة شرطان أساسيان لتفعيل آثار الانتشار التكنولوجي للاستثمار الأجنبي المباشر (Borensztein, De Gregorio, & Lee, 1998). وتتسم البنية السكانية الإماراتية بطابعها الدولي الواضح، إذ يُشكل المقيمون الأجانب نحو 88% من إجمالي السكان (World Bank, 2026)، مما يُوجد احتياطياً من العمالة متعدد اللغات والمهارات وعالي التنقلية. وخلافاً لكثير من دول الشرق الأوسط التي تُلزم الشركات الأجنبية باستيعاب نسبة محددة من المواطنين، تتمتع شركات المناطق الحرة الإماراتية بهامش واسع من الاستقلالية في التوظيف، إذ تستطيع استقطاب الكوادر الدولية وفق احتياجاتها الفعلية دون اشتراطات صارمة لحصص العمالة المحلية، مما يُخفّض تكاليف الموارد البشرية ويُفصّل القيود التشغيلية. وبالتوازي مع ذلك، أطلقت الإمارات حزمةً من سياسات التأشيرة والإقامة تستوعب فئات متنوعة من المواهب، كـ"التأشيرة الذهبية" لمدة عشر سنوات، وتأشيرة المستثمر، وتأشيرة الكفاءات المتخصصة، وذلك لتيسير استقطاب الشركات متعددة الجنسيات للقيادات الإدارية والتقنية التي تحتاجها. وتُقدّم إدارات المناطق الحرة خدمات تأشيرة وإقامة متكاملة وفق نهج "الشباك الواحد"، مما يُخفّض تكاليف الوقت والإجراءات الإدارية التي تتكبدها الشركات متعددة الجنسيات في تخصيص مواردها البشرية. وقد خلصت تقارير منظمة OECD إلى أن تأشيرات الكفاءات المتخصصة وأنظمة الإقامة الميسرة تُسهم في تعزيز جاذبية الدولة للمقارن الإقليمية لكبرى الشركات متعددة الجنسيات واستثمارات البحث والتطوير (OECD, 2019). وخلاصة القول، لا يقتصر أثر نظام العمل والتأشيرات المرنة والمنفتحة في الإمارات على تخفيض تكاليف تشغيل الشركات، بل يُعزز أيضاً مكانة المناطق الحرة بوصفها مستودعاً إقليمياً للمواهب، ويهيئ الظروف الملائمة لاستقطاب الصناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجية.

### 3.2. منطوق التركيز على الاقتصاد غير النفطي وضرورته

أفضى الاعتماد التاريخي للاقتصاد الإماراتي على عائدات النفط إلى هشاشة مزمنة أمام تقلبات أسعار النفط. والنفط موردٌ ناضب غير متجدد، تتضاءل احتياطياته بمرور الزمن، مما اضطر الحكومة الإماراتية إلى البحث الحثيث عن مسارات تنموية بديلة. وفي هذا السياق، تُضخّ المناطق الحرة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر زخماً نموياً جديداً في القطاعات غير النفطية. وقد غدا تنمية الاقتصاد غير النفطي هدفاً محورياً في الاستراتيجية الوطنية الإماراتية. ومن هنا يغدو لازماً، عند تحليل أثر سياسة المناطق الحرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الكلي، إيلاء اهتمام خاص للأداء غير النفطي. بيد أن الاقتصاد الإماراتي في مجمله لا يزال مرتبطاً إلى حدٍ بعيد بأحوال سوق النفط، مما يجعل المؤشرات الكلية كمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات المالية عرضةً للتشويش الناجم عن التذبذب الحاد في أسعار النفط العالمية. لذا، فإن تقييمًا دقيقاً لأثر سياسة المناطق الحرة الحقيقي

يستوجب تجريد هذا الأثر من التأثيرات المشوّهة الناجمة عن التقلبات النفطية.

وعلى وجه التحديد، يُعامل هذا البحث أسعار النفط العالمية والاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بوصفهما متغيرين خارجيين، ويُحاول باستبعاد تأثيرهما التركيز على الأثر المباشر لسياسة المناطق الحرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد غير النفطي. ففي غياب عملية تصفية هذه المتغيرات، قد يُساء فهم نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فيعزى إلى طفرة نفطية لا إلى السياسات ذاتها؛ وكذلك قد يُبالغ في تقدير النمو الإماراتي في الاستثمار الأجنبي المباشر فيُحسب من تبعات تحسّن المناخ الاقتصادي العالمي لا من الأثر التراكمي للسياسات. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار النفط العالمية من نحو 79.6 دولارًا للبرميل عام 2010 إلى 100.9 دولار عام 2022. فلو أُغفل عامل السعر النفطي، لجاز تأويل الارتفاع في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتية من 9.09 مليارات دولار عام 2016 إلى 22.74 مليار دولار عام 2022 باعتباره في المقام الأول انعكاسًا لارتفاع العائدات النفطية، لا أثرًا لسياسة المناطق الحرة (Federal Reserve Bank of St. Louis, 2026). وبالمثل، يُشير انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.0% عام 2012 إلى 1.3% عام 2022 إلى فتور الزخم الاستثماري العالمي. فلو أُهمل هذا السياق، لكان ثمة خطر في المبالغة بعدّ النمو الإماراتي المتسارع في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المرحلة ذاتها جزءًا من ظاهرة عالمية، مع إغفال مساهمة عوامل السياسة الداخلية. ويُضاف إلى ذلك أن المناطق الحرة تُمثّل رهنًا 40% من الصادرات غير النفطية الإماراتية، فيما تُسهم مناطق دبي الحرة بـ60% من إجمالي صادرات الإمارة، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد غير النفطي على الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادًا وثيقًا (Embassy of the United Arab Emirates in the United States, 2026). ولو أُغفل التأثير غير المباشر لرواج قطاع النفط، لتشابكت عند تحليل دور المناطق الحرة في تعزيز الصادرات عوامل الزيادة المباشرة في الصادرات الناجمة عن هذه المناطق مع التأثيرات الكلية لعائدات النفط، مما يُفضي إلى استنتاجات مضلّة. فبتجريد التحليل من تأثيرات أسعار النفط والإيرادات النفطية والاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، نستطيع تقدير الأثر الصافي لسياسة المناطق الحرة على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والصادرات غير النفطية بدقة أعلى.

#### 4.2. الدور الاقتصادي للمناطق الحرة والتباينات القطاعية

##### 1.4.2. الدور الاقتصادي الإجمالي للمناطق الحرة

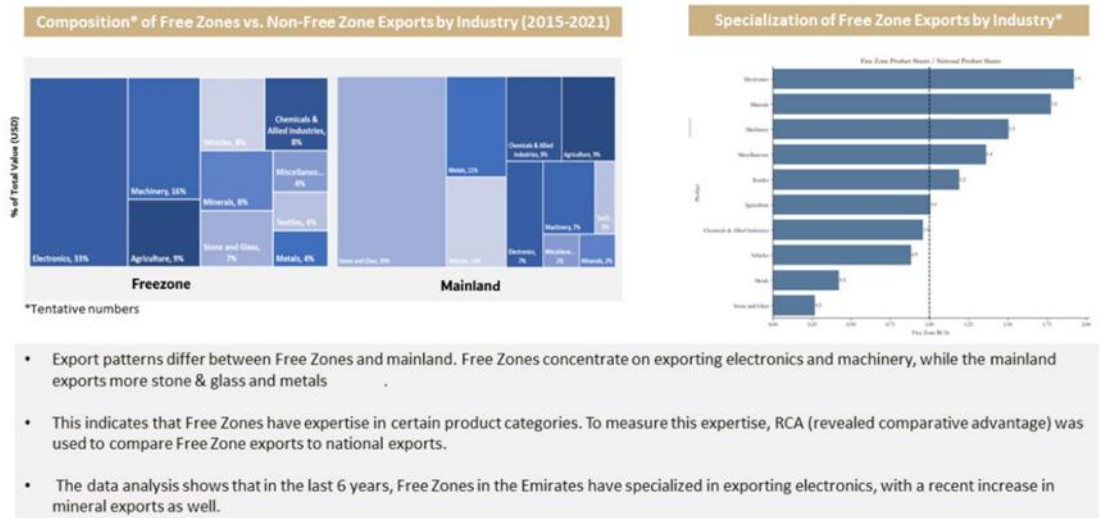
استثمرت الإمارات موقعها الجغرافي الاستراتيجي على تقاطع آسيا وأوروبا ومكانتها بوصفها مركزًا لتجارة البضائع في الشرق الأوسط، لتؤدّي مناطقها الحرة دورًا محوريًا في تعزيز التنوع الاقتصادي. وبحلول عام 2023، بلغ عدد المناطق الحرة في أرجاء الدولة نحو 47 منطقة، تمتلك كلُّ منها توجهًا قطاعيًا محددًا وحزمةً سياسية داعمة تُهيئ للشركات المتنوعة بيئةً نمو مواتية. ومن خلال هذه المناطق المتخصصة، استقطبت الإمارات قطاعات صناعية غير نفطية متعددة وحضنت نموها، فوسّعت رقعتها الصناعية ورفعت مستواها. فمدينة دبي للإعلام مثلًا تستهدف استقطاب شركات الإعلام والصناعات الإبداعية، فيما يتخصص دبي سيليكون أوايزيس في تطوير قطاعات التكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية والأدوية. ويتجلى الدور المحوري للمناطق الحرة في الصادرات الإماراتية بشكل لافت، إذ تُسهم هذه المناطق بنحو 40% من إجمالي الصادرات الوطنية (بما فيها إعادة الصادرات)، بل إن مناطق دبي الحرة وحدها تُعطي 60% من صادرات الإمارة السلعية. وهذا ما يؤكد الدور الجوهري الذي تؤديه هذه المناطق في تنشيط التجارة الإماراتية وتوسيع

قاعدتها الاقتصادية. فبتأسيس مناطق حرة ذات توجهات تنموية متباينة، هيأت الإمارات بيئةً مشجعةً على الابتكار الصناعي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتيسير التجارة، معكسةً بذلك سعيها الدؤوب نحو اقتصاد مزدهر ومتنوع. وكما أشار مدني (Madani, 1999)، لا تبلغ المناطق الحرة أقصى قدراتها إلا حين تنسجم مع الاستراتيجية الإصلاحية الاقتصادية الوطنية الشاملة (Madani, 1999). وقد أسهمت سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% المطبقة وطنياً عام 2018 في رفع مستوى انفتاح المناطق الحرة، فاستقطبت تنوعاً أوسع من الاستثمارات القطاعية. وقد أكد يوهانسون ونيلسون (Johansson & Nilsson, 1997) أن المناطق الحرة تستطيع تحفيز نمو الشركات المحلية من خلال "أثر التحفيز على التصدير" (Johansson & Nilsson, 1997). وتجربة الإمارات خير تجسيد لذلك: إذ أسهم إنشاء المناطق الحرة وتوسعها توسيعاً ملحوظاً في دفع الصادرات وإعادة الصادرات غير النفطية، وعزز فرص مشاركة الشركات المحلية في الأسواق الدولية.

#### 2.4.2. التباينات القطاعية والسمات الهيكلية

لا يقتصر دور المناطق الحرة على زيادة حجم التجارة الكلي، بل يمتد ليحدث تغييراً جوهرياً في السمات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية. ولتسليط الضوء على هذا الدور، يقارن الشكل الآتي بين البنية التصديرية للمناطق الحرة وتلك الخاصة بالاقتصاد المحلي، ممهداً لفهم التوجه التكنولوجي والصناعي المتميز الذي تقوده هذه المناطق في سياق التنويع الاقتصادي.

### Free Zone exports also differ from mainland exports in terms of their sectoral composition



#### الشكل 2: الاختلافات الهيكلية الواضحة بين صادرات المناطق الحرة والصادرات المحلية

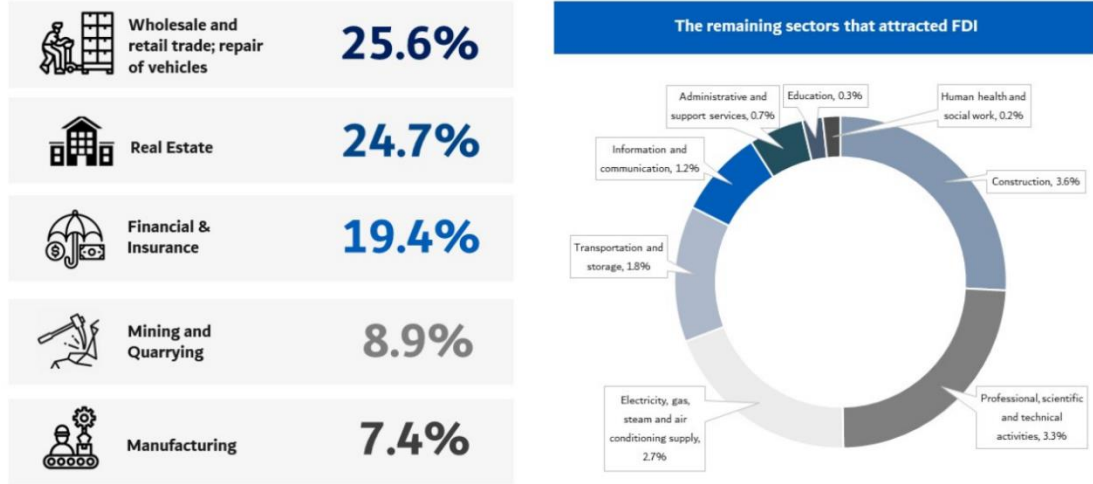
مصدر البيانات: Embassy of the United Arab Emirates in the United States.

<https://www.uae-embassy.org>

تكشف بيانات الشكل (2) عن اختلافات هيكلية جذرية؛ فبينما تتركز الصادرات المحلية بشكل كبير في قطاعات الموارد الطبيعية والمواد الأولية (كالمعادن ومواد البناء)، تستحوذ المنتجات عالية القيمة المضافة، مثل الإلكترونيات (33%) والمعدات الآلية (16%)، على النصيب الأكبر من صادرات المناطق الحرة. وتؤكد هذه النتائج أن سياسات المناطق الحرة قد نجحت فعلياً في استقطاب استثمارات ذات محتوى تكنولوجي متقدم، مما يُعزز من نوعية وتنافسية الصادرات الوطنية.

واستكمالاً لتحليل التباينات القطاعية، ومن أجل تتبع الجهات المفضلة لرأس المال الأجنبي داخل الاقتصاد الإماراتي، يستعرض الشكل التالي التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. يُعد هذا التوزيع مؤشراً حيوياً لقياس مدى نجاح السياسات الوطنية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المستهدفة بعيداً عن قطاع المحروقات.

### 86% of FDI inflows to UAE in 2021 were in retail, real estate, financial, mining, and manufacturing sectors



الشكل 3: الهيكل القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

مصدر البيانات: Embassy of the United Arab Emirates in the United States.

<https://www.uae-embassy.org>

يُشير الشكل (3) إلى تمركز كثيف للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية، حيث استحوذت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة (25.6%)، والعقارات (24.7%)، والخدمات المالية (19.4%)، والتصنيع (7.4%) مجتمعةً على نحو 86% من إجمالي التدفقات الواردة في عام 2021. يُفسر هذا التوزيع بفعالية الحوافز المؤسسية واللوجستية في المناطق الحرة، والتي جعلت من قطاعات الخدمات والتجارة مراكز جذب رئيسية لرأس المال العالمي.

تفاوتت درجة استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المختلفة لسياسة المناطق الحرة. وقد كشف والش وآخرون (Walsh & Yu, 2010) أن محركات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف اختلافاً جوهرياً بين القطاعات: فالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع كثيراً ما تحكمه مرونة سوق العمل ومعطيات البنية التحتية، في حين يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات اعتماداً أكبر على عوامل مؤسسية كاستقلالية القضاء ودرجة الانفتاح على الخارج (Walsh & Yu, 2010). وتؤيد بيانات المناطق الحرة الإماراتية هذا الطرح؛ فبين عامي 2012—2016، ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بنسبة 30%، ويُعزى ذلك إلى حدٍ كبير إلى البنية التحتية اللوجستية الكفوة التي يُجسدها ميناء جبل علي والتي خفّضت تكاليف سلاسل التوريد لمؤسسات التصنيع (Ministry of Economy of the UAE. Foreign Direct Investment Dashboard, 2026). وفي الفترة ذاتها، نما مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 49%، ويُعزى ذلك إلى حدٍ بعيد إلى الحوافز الضريبية التي توفرها المناطق الحرة والانفتاح الواسع للسوق الإماراتية.

ويكشف التباين في الهياكل التصديرية بين المناطق الحرة وما خارجها عن اختلاف في الأولويات القطاعية: إذ تتحاز المناطق الحرة نحو تصدير المنتجات المصنّعة ومنتجات التكنولوجيا الفائقة عالية القيمة المضافة، فيما تميل الصادرات من الاقتصاد المحلي نحو المنتجات الأولية والقائمة على الموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 2015-2021، شكّلت المنتجات الإلكترونية نحو 33% والمعدات الآلية نحو 16% من صادرات المناطق الحرة، وهي أرقام تفوق بكثير ما يُسجّله الاقتصاد المحلي (2% و7% على التوالي)؛ في المقابل، تتركز نسبة أعلى من الصادرات المحلية في القطاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية، كالمنتجات الكيماوية (نحو 19% مقابل 10% في المناطق الحرة) والمنتجات المعدنية (15% مقابل 4% في المناطق الحرة) ومواد البناء (كالحجر والزجاج). وهذا يُدلل على أن المناطق الحرة أسهمت في دفع الصادرات غير النفطية صعودًا بجذبها شركات ذات تكنولوجيا عالية في قطاعات الإلكترونيات والمعدات الكهربائية والتصنيع الميكانيكي، مما يدعم التنوع الاقتصادي. والتوجه الموردي في الصادرات المحلية والتوجه التكنولوجي في صادرات المناطق الحرة يتكاملان إلى حدٍّ ما، فإرفعان معًا التنافسية الإماراتية في التجارة العالمية. وخصوصًا القول، تتسم المناطق الحرة الإماراتية بمحتوى تكنولوجي وقيمة مضافة أعلى في توزيعها القطاعي، وهذا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتصميمها السياسي وتوجهها الصناعي، وهو في الوقت ذاته أحد المحركات الجوهرية لمسيرة الإمارات نحو التحوّل ما بعد النفط.

### 3. الإطار التحليلي ومعايير اختيار المؤشرات

يعتمد هذا البحث منهجيةً تجمع بين التحليل النوعي والإحصاء الوصفي، وذلك للتحقيق في مدى فاعلية سياسة المناطق الحرة الإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقًا من الأهداف البحثية المحددة سابقًا. وتستند البيانات المستخدمة في التحليل إلى مصادر موثوقة وذات مصداقية دولية، كالبنك الدولي والأونكتاد (UNCTAD) ووزارة الاقتصاد والسياحة الإماراتية، وتمتد رقعتها الزمنية من عام 1970 حتى عام 2023، مع التركيز على جملة من المحطات السياسية الفارقة في مسيرة المناطق الحرة، كتأسيس أول منطقة حرة عام 1985، والتحوّل الجوهري في سياسة الاستثمار الأجنبي عام 2018، والمستجدات الأخيرة للفترة 2021-2022. ويوظف البحث أدوات تحليلية متنوعة من تحليل الاتجاهات والتحليل الهيكلي، يُعبّر عنها ببيانًا لإبراز التغيرات قبل تطبيق السياسات وبعدها، مستعينًا بمنهج المقارنة النوعية للتحكم في تأثير العوامل الخارجية، بما يُمكن من رصد العلاقة بين سياسة المناطق الحرة والتحوّلات في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى وجه التفصيل، يرصد تحليل الاتجاهات مسار التغيرات طويلة الأمد في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1970-2023، مستعينًا ببيانات السنوات المفصلة لتقييم التطور المرحلي لأثر السياسات. وتُشكّل التحوّلات الملحوظة في وتيرة نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إثر تأسيس منطقة جبل علي الحرة عام 1985 وتطبيق سياسة التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% عام 2018 نقاط مراقبة محورية في هذا التحليل. ويُخطّط البحث لرسم منحنيات ديناميكية توضّح التطور الزمني لعدد المناطق الحرة وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1985-2023، للكشف بصريًا عن اتجاهيهما المتوازيين. ولضمان استيعاب أحدث نتائج السياسات، يُولي البحث اهتمامًا خاصًا ببيانات ومعدلات نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2021-2022.

أما التحليل الهيكلي فيتناول التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل مصادره، إلى جانب التغيرات في سائر المؤشرات المرتبطة بالاستثمار. فعلى سبيل المثال، تُجرى مقارنة بين تركيبة الدول المصدّرة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

عامي 2016 و2022، للوقوف على مستوى تنوع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي (كارنفاع حصة الهند والولايات المتحدة ودول أخرى صاعدة). كذلك يُحلّل التغيّر في عدد التراخيص التجارية المستحدثة في الإمارات قبل تحسين سياسات المناطق الحرة وبعده (إذ نما عدد هذه التراخيص بنسبة 23% خلال 2021-2022)، مقياساً لتطور بيئة الاستثمار. وعلى صعيد التوزيع القطاعي، يُركّز التحليل على تتبّع تمركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية؛ إذ وُجّه نحو 86% من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2021 نحو قطاعات غير نفطية كتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والخدمات المالية والتعدين والتصنيع. وتُتيح هذه المؤشرات الهيكلية فهماً أعمق للقطاعات الصناعية التي أسهمت سياسة المناطق الحرة في استنهاضها، فضلاً عن رسم ملامح مسار التحوّل في البنية الاقتصادية.

وفي سياق التحليل، يُعتمد أيضاً منهج المقارنة النوعية للتحكم في المتغيرات الخارجية، وذلك بإبراز الأثر السياساتي من خلال المقارنة بين الإمارات وبيئتها الخارجية: فمن جهة، تُقارن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتية بتقلبات أسعار النفط العالمية والتحويلات في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة ذاتها، للتمييز بين ما يُعزى من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السياسات الداخلية وما يُحسب على التأثيرات الخارجية؛ ومن جهة أخرى، تُجرى مقارنة أفقية بين أثر السياسات الإماراتية وأداء الدول الإقليمية الكبرى الأخرى، للكشف عن التأثيرات المترتبة على الفوارق المؤسسية. وقد اختار البحث المملكة العربية السعودية وإيران الحالتين مرجعيتين للمقارنة: فالمملكة بوصفها دولةً خليجيةً نفطيةً تنتهج هي الأخرى استراتيجيةً للتحوّل الاقتصادي، تتقاطع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور مناطقها الحرة مع الحالة الإماراتية وتفتقر عنها في آنٍ واحد؛ أما إيران فتشهد مناطقها الحرة بيئةً مؤسسيةً خاصة جراً ما تفرضه العقوبات الدولية وغيرها من عوامل. وتتيح المقارنة مع هذين البلدين رؤيةً أجلي لانعكاسات درجة الانفتاح المؤسسي واستقراره على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يُوفّر إطاراً مرجعياً لتعميق فهم الحالة الإماراتية.

وعلاوةً على ما سبق، يُركّز تحليل المحطات الزمنية على سنوات بعينها ذات دلالة رمزية، لإجراء نقاشات تفصيلية وفق منهج دراسة الحالة: كالتغيّر في الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب تأسيس منطقة جبل علي الحرة عام 1985، والقفزة في الاستثمار الأجنبي المباشر قبيل التحوّل السياساتي الجوهري عام 2018 وبعده، وأداء الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد غير النفطي في الإمارات تحت وطأة الصدمة الوبائية العالمية عام 2020. ويُسهّم هذا النهج القائم على "المحطات المفصلية + دراسة الحالة" في استيعاب آليات تجلّي الأثر السياساتي في مراحل زمنية متباينة، والتحقّق من مدى انسجام الاتجاهات الملاحظة مع مسار الأحداث السياسية.

وختاماً، يُؤسّس هذا البحث إطاره التحليلي لتقييم مدى فاعلية سياسة المناطق الحرة الإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مداخل متكاملة: الاستقرار البصري لمسارات البيانات، والتحليل المقارن للمؤشرات الهيكلية، والاستشهاد بالحالات عبر الدول. وفي ظل هذا الإطار، تُعالج ثلاثة أسئلة محورية: (1) هل أسهمت سياسة المناطق الحرة في دفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزونه صعوذاً، وما حجم هذا الأثر؟ (2) هل يظل أثر هذه السياسة واضحاً وجلياً بعد استبعاد المتغيرات الخارجية كأسعار النفط والمناخ الاستثماري العالمي؟ (3) كيف أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقطبته المناطق الحرة في تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي الإماراتي؟ وستخضع هذه التساؤلات جميعها في الفصول اللاحقة للتحقق والتعمق من خلال البيانات الفعلية والحالات الدراسية الموثقة.

#### 4. اتجاهات البيانات ودراسة الحالة (أثر سياسة المناطق الحرة):

##### 1.4. أثر سياسة المناطق الحرة على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزونات

يُعد التتبع التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المعيار الأدق لقياس فاعلية وجاذبية سياسات المناطق الحرة عبر الزمن. وفي هذا السياق، يقدم الشكل التالي عرضاً مرئياً لمسار صافي هذه التدفقات إلى دولة الإمارات على مدار خمسة عقود، ليعكس التطور المحلي الذي واكب التحديثات السياسية والتشريعية المستمرة.

#### Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$)

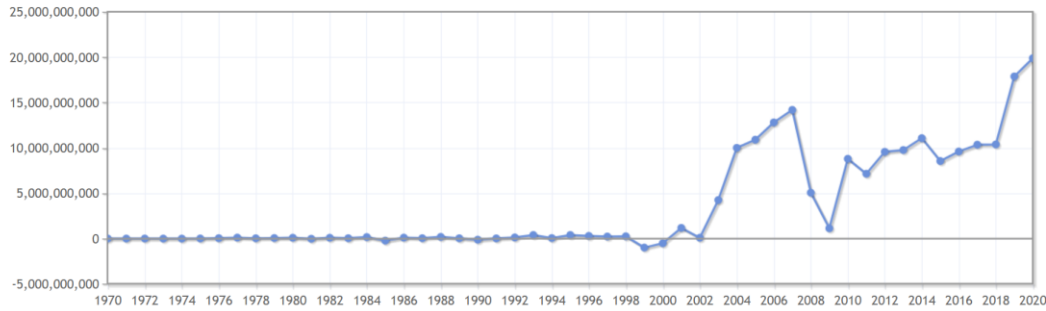
The latest value for Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$) in United Arab Emirates was \$19,884,470,000 as of 2020. Over the past 50 years, the value for this indicator has fluctuated between \$19,884,470,000 in 2020 and (\$985,340,000) in 1999.

Definition: Foreign direct investment refers to direct investment equity flows in the reporting economy. It is the sum of equity capital, reinvestment of earnings, and other capital. Direct investment is a category of cross-border investment associated with a resident in one economy having control or a significant degree of influence on the management of an enterprise that is resident in another economy. Ownership of 10 percent or more of the ordinary shares of voting stock is the criterion for determining the existence of a direct investment relationship. Data are in current U.S. dollars.

Source: International Monetary Fund, Balance of Payments database, supplemented by data from the United Nations Conference on Trade and Development and official national sources.

See also:

- Thematic map
- Country comparison
- Country ranking
- More details
- Download data to Excel



الشكل 4: حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة (1970—2020)، بالأسعار الجارية

(بالدولار الأمريكي)

مصدر البيانات:

World Bank. Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, Current US\$) [EB/OL]. [2026-01-01].

<https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=AE>

يُظهر الشكل (4) منحنى تصاعدياً لافتاً في صافي التدفقات، متدرجاً من مستويات متواضعة في الثمانينيات إلى قفزات مليارية غير مسبوقة بعد الألفية الجديدة، وصولاً إلى ذروته التي قاربت 20 مليار دولار في عام 2020. يعكس هذا النمو المطرد الأثر التراكمي الإيجابي للإصلاحات الجوهرية وتوسع شبكة المناطق الحرة، مما رسخ مكانة الدولة كوجهة استثمارية مرنة وقادرة على استقطاب التدفقات حتى في أوقات الأزمات العالمية.

ولتقديم قراءة اقتصادية أكثر شمولية للأثر الكلي للسياسات، لا يكفي النظر إلى الحجم المطلق للاستثمارات، بل يجب قياس وزنها النسبي مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني. ولهذا، يوضح الشكل الآتي نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يمهد لتقييم مدى الأهمية الهيكلية لهذه التدفقات.

#### Foreign direct investment, net inflows (% of GDP)

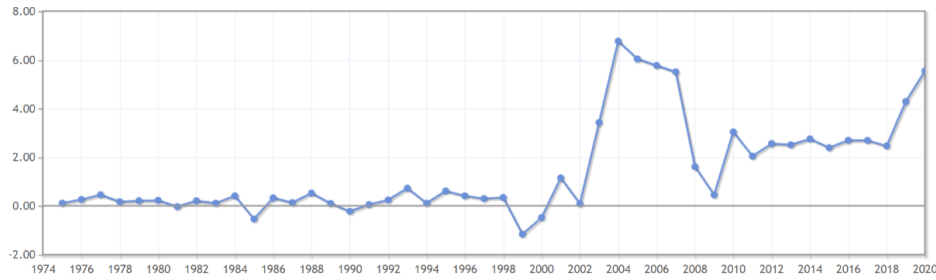
Foreign direct investment, net inflows (% of GDP) in United Arab Emirates was 5.54 as of 2020. Its highest value over the past 45 years was 6.77 in 2004, while its lowest value was -1.17 in 1999.

Definition: Foreign direct investment are the net inflows of investment to acquire a lasting management interest (10 percent or more of voting stock) in an enterprise operating in an economy other than that of the investor. It is the sum of equity capital, reinvestment of earnings, other long-term capital, and short-term capital as shown in the balance of payments. This series shows net inflows (new investment inflows less disinvestment) in the reporting economy from foreign investors, and is divided by GDP.

Source: International Monetary Fund, International Financial Statistics and Balance of Payments databases, World Bank, International Debt Statistics, and World Bank and OECD GDP estimates.

See also:

- Thematic map
- Country comparison
- Country ranking
- More details
- Download data to Excel



الشكل 5: نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة (1974—2020)

مصدر البيانات: World Bank. Foreign Direct Investment, Net Inflows (% of GDP) [EB/OL].

[2026-01-01]. <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=AE>

يُبين الشكل (5) تذبذباً اتجاهياً إيجابياً في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع تسجيل مستويات مرتفعة تراوحت حول 5.5% في عام 2020. يُفسر هذا المؤشر بأن الاستثمارات الأجنبية المستقطبة أصبحت تمثل محركاً رئيسياً وجزءاً متزايد الأهمية من بنية الاقتصاد الكلي الإماراتي، مما يعكس نجاح سياسات الانفتاح والمناطق الحرة في دمج الاقتصاد المحلي بقوة ضمن سلاسل القيمة العالمية.

**الاتجاه التاريخي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.** شهد إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات اتجاهًا تصاعدياً لافتاً في أعقاب تطبيق سياسة المناطق الحرة. فمنذ تأسيس منطقة جبل علي الحرة عام 1985 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع التدريجي، إذ نما صافيها من نحو مليون دولار عام 1983 إلى 1.5 مليون دولار عام 1987، محققة نمواً بنسبة 50%. وعلى الرغم من تواضع الحجم الإجمالي في تلك المرحلة، فإن سياسة المناطق الحرة كانت تُبدي بوادرها الأولى في استقطاب الاستثمارات. وما إن دخل العالم الألفية الثالثة حتى تسارع النمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل التوسع المتسارع في عدد المناطق الحرة وتراكم مكاسب السياسة. وبلغت وتيرة هذا النمو ذروتها في أعقاب إصلاح 2018 القاضي بالتملك الأجنبي الكامل بنسبة 100%، حيث قفز صافي التدفقات من 9.09 مليارات دولار عام 2016 إلى 19.88 مليار دولار عام 2020، ليرتفع إلى مستوى قياسي بلغ 22.74 مليار دولار عام 2022. وحتى في خضم صدمة الجائحة العالمية عام 2020 أبدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتية صموداً لافتاً، إذ واصلت نموها بنسبة 4% عام 2021 واستمر هذا الزخم في 2022. وبالنظر إلى المسار الزمني الكلي، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتية من عشرات الملايين سنوياً في ثمانينيات القرن الماضي إلى عشرات المليارات في السنوات الأخيرة، وهو نمو يُعادل مئة ضعف أو يزيد. ويتوافق هذا الارتفاع المتواصل على المدى البعيد توافقاً وثيقاً مع التوسع في عدد المناطق الحرة والتطوير المستمر لسياساتها. فالمنحنيات البيانية تُظهر بجلاء ارتفاعاً متزامناً

عدد المناطق الحرة من منطقة واحدة عام 1985 إلى نحو 47 منطقة عام 2023، يُرافقه مسار تصاعدي مماثل لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة ذاتها، مما يُلحح إلى الدور الإيجابي الدائم الذي أدته سياسة المناطق الحرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

**التغيرات في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي.** إلى جانب صافي التدفقات السنوية، يُؤكّد النمو في المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر هو الآخر فاعلية سياسة المناطق الحرة. فقد شهد هذا المخزون ارتفاعاً ملحوظاً على امتداد العقود الماضية، مع توجّه متزايد نحو القطاعات غير النفطية. فوق البيانات الرسمية الإماراتية، نما مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الجملة والتجزئة بنسبة 49%، وفي قطاع التصنيع بنسبة 30%، خلال الفترة 2012-2016، وهو نمو مرتفع يعكس التأثير الواضح للمناطق الحرة في استنهاض قطاعي التصنيع والتجارة. وبحلول عام 2021، تركز 86% من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في عدة قطاعات غير نفطية: تجارة التجزئة (نحو 25.6%)، والعقارات (24.7%)، والخدمات المالية (19.4%)، والتعدين (8.9%)، ويرتبط معظمه بمشاريع الطاقة)، والتصنيع (7.4%). ويتسق هذا التوزيع إلى حدٍ بعيد مع اتجاهات الفترة 2012-2016، مما يُدلل على أن سياسة المناطق الحرة واصلت دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه القطاعات واستقطابه. فالحوافز التفضيلية والمجمّعات المتخصصة في المناطق الحرة تُبدي جاذبيةً خاصةً لقطاعات الخدمات كالتجزئة والعقارات والمال، فيما تواصل البنية التحتية اللوجستية الكفوءة وأثر التجمع جذب رأس المال الصناعي. والجدير بالذكر أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى الإمارات كان في ارتفاع مطّرد مع تحسّن بيئة المناطق الحرة؛ ففي دبي وحدها بلغت المشاريع الجديدة 441 مشروعاً عام 2021، بزيادة 87% عن العام السابق، منها 56% استثمارات خضراء من الصفر (Greenfield)، مما يُشير إلى استمرار المستثمرين الأجانب في دخول السوق الإماراتي بمشاريع جديدة لا الاكتفاء بتنمية مخزون قائم.

وثبّين هذه البيانات مجتمعةً وجود علاقة وطيدة بين سياسة المناطق الحرة ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات. فالزيادة في عدد هذه المناطق وتعزيز حوافزها رافقهما ارتفاع ملحوظ في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزونات، وهي علاقة إيجابية تُلمح إلى فاعلية السياسة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب تخفيف القيود على الملكية الأجنبية عام 2018، تضاعف الحجم السنوي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتية ليقفز إلى ما يُعادل رقمًا يُقاس بعشرات المليارات، مع تواصل الارتفاع في السنوات التالية. وجاءت بيانات عامي 2021 و2022 لتُرسّخ هذا الاتجاه وتؤكد الطابع التراكمي لأثر السياسات. ويمكن القول بصورة معقولة إنه دون إنشاء هذه المناطق الحرة والاختراقات السياساتية المتتالية، كان يصعب على الإمارات تحقيق هذا النمو الهائل في الاستثمار الأجنبي المباشر في المدة الزمنية الوجيزة ذاتها. غير أنه تجدر الإشارة باتزان إلى أنه لتقدير الأثر الصافي للسياسة بدقة أكبر، لا بدّ من أخذ تأثيرات البيئة الخارجية بالحسبان، وهو ما سيتناوله القسم التالي من خلال المقارنة مع أسعار النفط والاتجاهات العالمية.

#### 2.4. تحليل استقلالية أثر المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لاختبار مدى "الاستقلالية" الفعلية لسياسات جذب الاستثمار، يتحتم علينا أولاً تحليل تأثير المتغيرات الخارجية القوية التي طالما ارتبطت باقتصادات المنطقة، وعلى رأسها أسعار النفط. يمهّد الشكل التالي لهذا التحليل من خلال تتبع تقلبات أسعار خام برنت العالمية، لنتمكن من مقارنتها بمسار الاستثمارات الأجنبية الواردة.

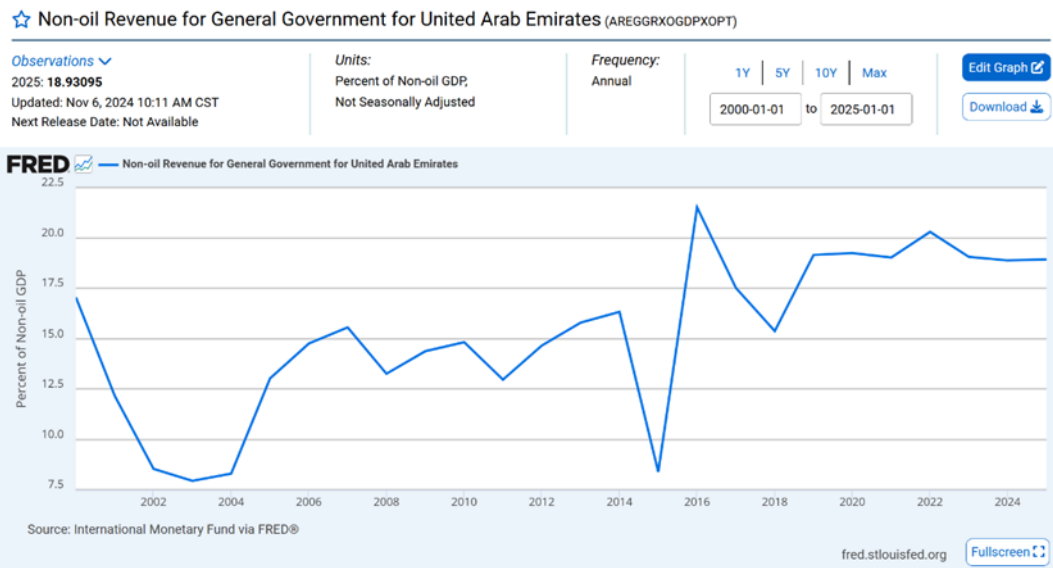


الشكل 6: أسعار النفط الخام برنت العالمية (1990—2024)

مصدر البيانات: Federal Reserve Bank of St. Louis. Global Price of Brent Crude [EB/OL].

[2026-01-01]. <https://fred.stlouisfed.org/series/POILBREUSDM>

يوضح الشكل (6) دورات الصعود والهبوط الحادة في أسعار النفط العالمية بين عامي 1990 و2024. ومن خلال مطابقة هذه التقلبات العنيفة مع المنحنى التصاعدي والمستقر نسبياً للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات، يُستنتج بوضوح وجود حالة من "فك الارتباط"؛ حيث حافظت تدفقات الاستثمار على وتيرتها المتنامية حتى خلال فترات التراجع النفطي، مما يؤكد الفعالية المستقلة لسياسات الحرية بمعزل عن الربيع النفطي. وفي ضوء السعي للتحرر من تقلبات أسواق الطاقة التي أبرزها الشكل السابق، تبرز أهمية تعزيز الإيرادات الحكومية من المصادر البديلة ككميار للاستقلالية الاقتصادية. يوضح الشكل الآتي تطور نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ليعكس مدى مساهمة القطاعات المستحدثة والمناطق الحرة في ردف ميزانية الدولة.

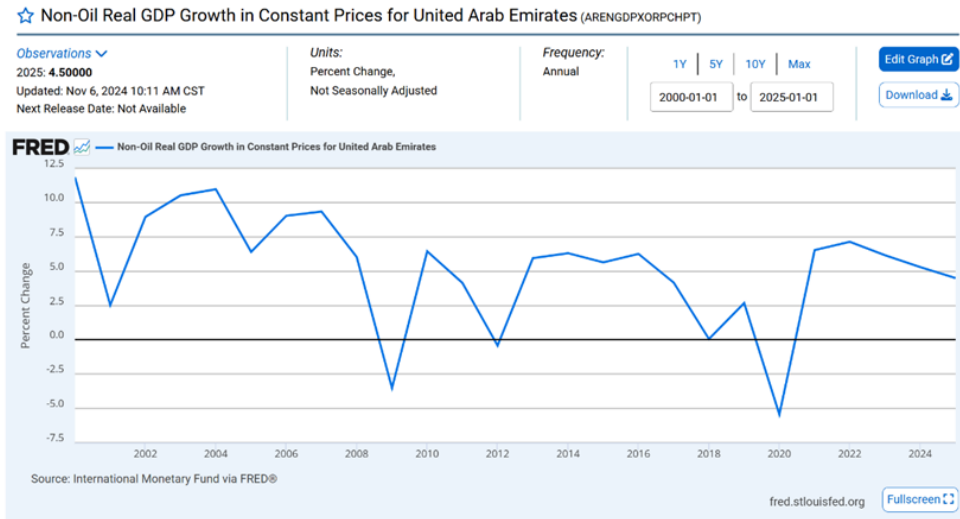


الشكل 7: نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة (2000—2025)

مصدر البيانات: Federal Reserve Bank of St. Louis. Non-oil Revenue for General Government for United Arab Emirates [EB/OL]. [2026-01-01].

<https://fred.stlouisfed.org/series/AREGGRXOGDPXOPT>

يكشف الشكل (7) عن مسار التعافي والاستقرار في نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي، خاصة بعد عام 2018. تُشير هذه النتيجة إلى أن الإصلاحات الهيكلية، بما فيها التعديلات الضريبية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر المناطق الحرة، قد أثمرت فعلياً في تنويع مصادر الدخل الحكومي، وخلق قاعدة إيرادات مالية أكثر استدامة وأقل عرضة للصدمات. ولتأكيد أثر هذه الاستقلالية والإيرادات المتنوعة على الأداء الاقتصادي الفعلي، يُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي المؤشر الأهم لقياس حيوية القطاعات المستهدفة بسياسات المناطق الحرة. يستعرض الشكل التالي مسار هذا النمو الحقيقي لتقييم مدى مرونته وصلابته عبر الزمن.



الشكل 8: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي في الإمارات العربية المتحدة (2000—2025)

مصدر البيانات:

Federal Reserve Bank of St. Louis. Non-Oil Real GDP Growth in Constant Prices for United Arab Emirates [EB/OL]. [2026-01-01].

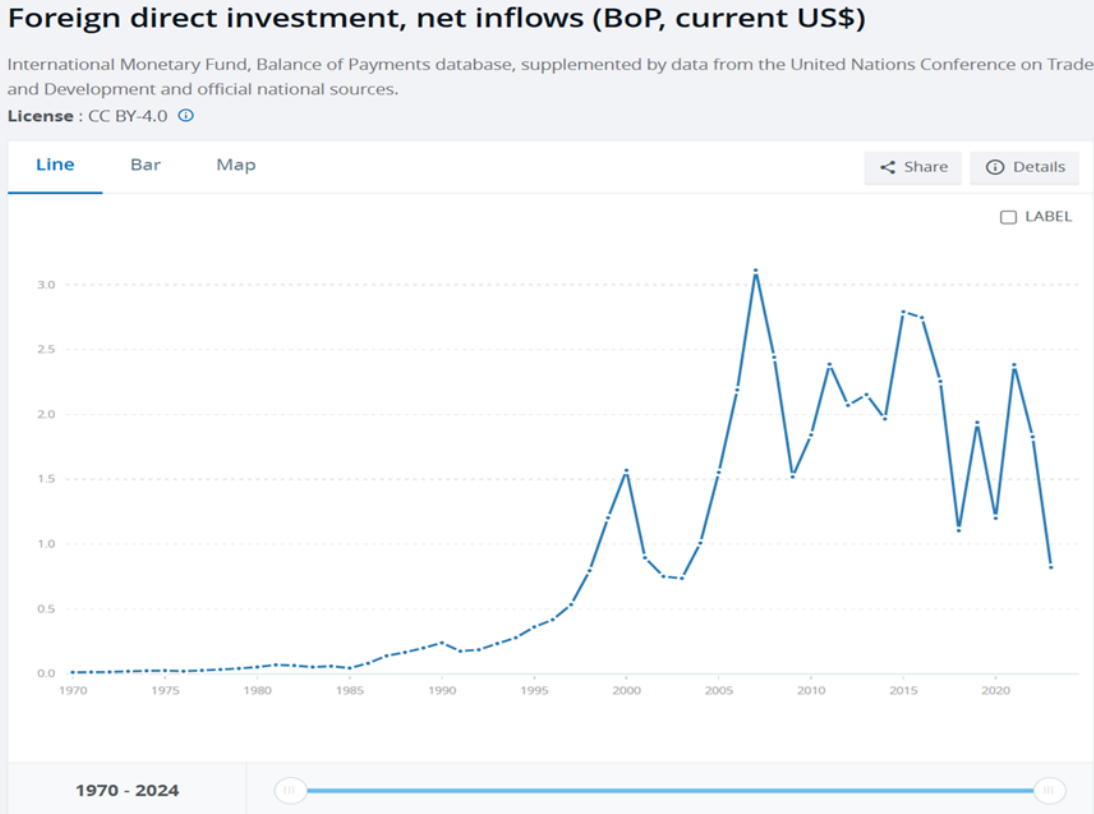
<https://fred.stlouisfed.org/series/ARENGDPXORPCHPT>

يُظهر الشكل (8) تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي متأثرًا بالدورات الاقتصادية والأزمات (كجائحة 2020)، إلا أنه يكشف أيضًا عن ارتدادات إيجابية قوية وسريعة للنمو. يُفسر هذا التعافي السريع بالمرونة العالية التي وفرتها سياسات المناطق الحرة، والتي مكنت القطاعات غير النفطية من امتصاص الصدمات واستئناف دورها كمحرك رئيسي ومستقل للتنمية المستدامة.

**المقارنة مع تقلبات أسعار النفط العالمية.** نظرًا للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الإماراتي وسوق النفط، فإن دراسة أثر سياسة المناطق الحرة تستوجب أولاً النظر في عامل أسعار النفط. فخلال 2010-2022 مرّ سعر برنت العالمي بتذبذبات واسعة النطاق: ارتفع من نحو 79.6 دولارًا للبرميل عام 2010 إلى 100.9 دولارًا عام 2022، مع مرور بقیعانٍ دوريةٍ بارزة. ومن الناحية النظرية، يُفضي ارتفاع أسعار النفط عادةً إلى زيادة الإيرادات النفطية الإماراتية، مما قد يُحسن عمومًا مناخ الاستثمار الوطني ويُعزز الثقة. بيد أن مطالعة بيانات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ذاتها تكشف أن مسار نمو هذه التدفقات لم يكن متزامنًا بالضرورة مع تقلبات أسعار النفط. فخلال موجة الهبوط الحادة في أسعار النفط بين 2014 و2016 تباطأت وتيرة نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي، غير أن حجمها المطلق ظلّ في ارتفاع ليبلغ نحو 9.09 مليارات دولار عام 2016. وبعد ذلك، واصلت التدفقات صعودها حتى في مرحلة تراجع الأسعار النسبي بين 2018 و2020؛ بل في أوج الضعف النفطي عام 2020 سجّل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 19.88 مليار دولار، أي ما يُمثّل نموًا بنسبة 23% مقارنةً بالعام السابق. والأكثر دلالةً أن النمو في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2021 (نحو 4%) لم يتوافق مع الارتداد القوي لأسعار النفط في مرحلة ما بعد الجائحة. وفي 2022 واصلت الأسعار النفطية ارتفاعها، لكن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي كان في معظمه وليد مشاريع مدفوعة بالسياسات لا أثرًا سلبيًا لارتفاع الأسعار. وبالنظر إلى المشهد الكلي، يتضح أن صعود أسعار النفط وهبوطها لم يكن المحرك المسيطر على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي. وقد أبدت هذه التدفقات صلابةً في مراحل القيعان النفطية عكست شيئًا من "فكّ الارتباط" بين الاثنين، مما يُشير إلى أن سياسة المناطق الحرة أدت دورًا مستقلًا عن أسعار النفط في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: فحتى حين يعاني سوق النفط، تظل الإمارات بفضل مزاي مناطقها الحرة قادرةً على استقطاب تدفق مستمر من الاستثمارات الأجنبية.

في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية التقليدية كثيرًا ما تُبدي تدفقات رأس المال الدولي ارتباطًا وثيقًا بأسعار السلع الأساسية؛ فحين ترتفع الأسعار النفطية تتعزز توقعات النمو في الدول الموردة فتتضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، وحين تنخفض تتراجع ثقة المستثمرين ويتقلص حجم هذه التدفقات. غير أن المسار الذي تكشف عنه البيانات الأخيرة يُثبت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإمارات لم تعد تتحاز كليًا إلى نبضات أسعار النفط. وهذه الظاهرة لا تعني أن الاقتصاد الإماراتي تحرّر كليًا من تأثير النفط، بل تُرجّح أن بنيته الاقتصادية في طور تنويع متدرج. ولا سيما أن تطبيق سياسة المناطق الحرة وقرّ بيئته ملائمةً لازدهار القطاعات غير النفطية كالخدمات المالية ولوجستيات التجارة والتصنيع الرقمي والاقتصاد الرقمي، فأضفى على القدرة الإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر قاعدةً دوافع أكثر تنوعًا. ومن ثم، يمكن القول إن سياسة المناطق الحرة أسهمت في تعزيز مناخ الاقتصاد الإماراتي أمام تقلبات أسعار النفط وجعلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارًا وصلابة. بعبارة أخرى، لا تُفضي هذه الترتيبات المؤسسية إلى فصل تام بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار النفط، بل تُخفّف من حدة انعكاس تقلبات الأسعار على مسار التدفقات الاستثمارية، فتُعطي من درجة الاستقرار الهيكلي للاقتصاد.

وأخيرًا، لاستكمال تقييم استقلالية التجربة الإماراتية، من الضروري وضعها في السياق العالمي ومقارنتها بالاتجاهات العامة لحركة رؤوس الأموال الدولية. يمهد الشكل الآتي لفهم التحديات التي واجهت مناخ الاستثمار العالمي، لتنبؤ لاحقاً مدى قوة الأداء الإماراتي المعاكس لهذه التحديات.



الشكل 9: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية (1970—2024)

مصدر البيانات: World Bank. Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, Current US\$) [EB/OL].

[2026-01-01]. <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

يُبين الشكل (9) تراجعاً وتذبذباً واضحاً في الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي خلال العقد الأخير، متأثراً بضعف الثقة وتزايد الحمائية. وفي مقابل هذا الفتور العالمي، تبرز الحالة الإماراتية التي استمرت في تسجيل مستويات استقطاب قياسية، مما يؤكد أن الجاذبية الاستثمارية لدولة الإمارات لم تكن مجرد انعكاس لانتعاش عالمي، بل هي نتيجة مباشرة لمتانة الترتيبات المؤسسية وتنافسية المناطق الحرة.

**المقارنة مع الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.** للتحقق أكثر من استقلالية أثر المناطق الحرة الإماراتية، يُستلزم المقارنة بين مسارها وبين الاتجاه العالمي العام للاستثمار الأجنبي المباشر. فوفق بيانات البنك الدولي، تراجع نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.0% عام 2012 إلى 1.3% عام 2022، في اتجاه هبوطي واضح يعكس تقلص الحجم النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي على مدار العقد المنصرم، ويُعزى ذلك جزئياً إلى تراجع الثقة الاستثمارية العالمية في أعقاب الأزمة المالية وتباطؤ نمو الأسواق الناشئة وموجة الحمائية الاستثمارية الأخيرة. وفي ظل هذا السياق، باتت أغلب الدول تجد صعوبةً متزايدةً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الإمارات حققت في المقابل نمواً كبيراً في هذه التدفقات. فخلال المرحلة ذاتها ارتفع صافي تدفقاتها من نحو 10 مليارات دولار عام 2015 إلى 22.74 مليار دولار عام 2022، وهو ارتفاع يتجاوز بمراحل التغيير في المتوسط العالمي. وتعرّزت مكانتها الإقليمية بشكل ملحوظ أيضاً، إذ استأثرت بنحو 37% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى غرب آسيا عام 2021. وهذا يعني أنه في مقابل فتور الزخم الاستثماري العالمي،

غدت الإمارات واحدةً من قلة الاقتصادات التي حققت نموًا راسخًا في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتصدرةً بلا منازع في منطقة الشرق الأوسط. ومن الجلي أن هذا لا يُعزى ببساطة إلى الاتجاهات العالمية، بل يكشف على العكس عن الجاذبية الاستثنائية التي تختص بها السياسات والبيئة الداخلية الإماراتية. فحتى حين تتباطأ حركة رأس المال العالمية، توصل الإمارات استقطاب موجات من المشاريع الأجنبية بفضل الشروط الاستثمارية المتميزة التي توفرها مناطقها الحرة، وهو ما يُثبت أن أثر سياسة المناطق الحرة الإماراتية يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الدورات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

**الحكم على أسبقية الأثر السياسي.** مما تقدم في المقارنة مع المتغيرات الخارجية، يتضح أن لا تقلبات أسعار النفط ولا صعود الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وهبوطه كافيان لتفسير حجم النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي وصلابته. بل إن كثيرًا من التحولات المفصلية الرئيسية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتعديلات السياساتية: كالقفزة في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد 2018، ومواصلة النمو عام 2021 رغم الظروف الاستثنائية الصعبة، وهما في صميمهما وليدا إصلاحات المناطق الحرة وتحسينات بيئة الأعمال في تلك السنوات. وبعد تجريد التحليل نوعيًا من تأثيرات العوامل الخارجية، يمكن اعتبار سياسة المناطق الحرة المحرك الداخلي الرئيسي لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي المتواصل. ولا سيما بعد 2018، حين وفّرت الإمارات شروطًا مؤسسية تفوق ما تُنتجه دول الجوار بعيد المنال، فاستقطبت موجات من رأس المال الجديد. ويُعزز هذا الحكم التغيير في هيكل مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ تنوّعت الدول المُصدّرة بعد 2018 بصورة واضحة، وباتت محركات كالحصة الهندية التي قفزت من 6.6% عام 2016 إلى 16% عام 2022 تنصدر مشهد النمو وهي بعيدة عن أي ارتباط بأسعار النفط أو موجات رأس المال العالمية. وهذه التحولات تُثبت أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي يرجع في معظمه إلى دوافع سياسية استقطبت استثمارات جديدة، لا إلى مجرد الانجراف مع موجات النفط أو رأس المال العالمي. ومن ثم، يمكن استخلاص نتيجة أولية مفادها أن أثر سياسة المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل ظاهرًا وذا طابع مسيطر حتى بعد تجريده من تأثيرات المتغيرات الخارجية. وقدرة الإمارات على الصدارة إقليميًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة مردّها في معظمها الميزة الفريدة التي أوجدتها سياسة مناطقها الحرة، لا صروف البيئة الخارجية العارضة.

### 3.4. دور المناطق الحرة في تعزيز الاقتصاد غير النفطي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر:

**اتجاهات الإيرادات المالية غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.** لا يقتصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المُستقطب بسياسة المناطق الحرة على النمو الاستثماري بحد ذاته، بل يمتد عبر مسارات متعددة إلى تعزيز الاقتصاد غير النفطي الإماراتي. فمن منظور المالية العامة، أسهمت الاستثمارات الأجنبية في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الإيرادات الضريبية والمالية للحكومة. وتُشير بيانات قاعدة FRED إلى أن نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مرّت خلال 2000-2024 بمرحلة "هبوط ثم استقرار": تراجعت من ذروتها البالغة نحو 22.5% في مطلع الألفية إلى 8% عند القاع عام 2016، مما يعكس ضعفًا نسبيًا في الإيرادات غير النفطية في المرحلة المبكرة. ومع ذلك، وفي أعقاب 2018 مع اكتمال منظومة الحوافز الضريبية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة متصاعدة، عادت هذه النسبة إلى الارتفاع والاستقرار في نطاق 10-12% خلال 2018-2022. والأبرز من ذلك أنه في أعقاب سياسات 2018 كمعدل ضريبة الشركات الصفري وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة، تعافت نسبة الإيرادات المالية غير النفطية تعافيًا ملموسًا من قاعها عام 2016 لتستقر عند نحو 11% عام 2022،

في حين ناهز نصيب الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من الناتج الكلي 70% في العام ذاته. ويُدلّل هذا على أن النشاط الاقتصادي المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بات يُقدّم للحكومة إيراداتٍ ماليةً غير نفطية أكثر استقرارًا واستدامة.

أما من منظور النمو الكلي، فقد لقيت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي دعمًا قويًا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فإثر الأزمة المالية العالمية عام 2009 هوى هذا النمو إلى سالب 5%، ثم استعاد عافيته خلال 2010-2015 ليتراوح بين 2% و7% بدفع من المناطق الحرة. وبعد 2018، مع تدفق حجم كبير من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (ولا سيما الاستثمارات الهندية وغيرها) نحو قطاعي اللوجستيات والمال وسواهما، استأنف نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي صعوده التدريجي من قاع 2016 ليستقر عند نحو 2-3%. وخلال الجائحة عام 2020 انهار هذا النمو مجددًا إلى سالب 5% تقريبًا، قبل أن يرتد بقوة إلى 5% عام 2021 ويُثبت نفسه عند نحو 3% عام 2022 في تعافٍ لافت يفوق المتوسط العالمي، ويُعزى إلى حدٍ بعيد إلى انفتاح المناطق الحرة ومرونة اقتصادها. فحرية تدفق الأموال في هذه المناطق والسياسات التأشيرية المرنة كـ"التأشيرة الذهبية" وفُرت للاقتصاد حاجزًا وقائيًا في مواجهة صدمة الجائحة. وخلاصة القول، تثبت اتجاهات الإيرادات غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي أن سياسة المناطق الحرة عبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رفعت من استقرار إيرادات الاقتصاد غير النفطي وصلابة نموّه، ولا سيما بعد 2018 وفي مرحلة التعافي ما بعد الجائحة، إذ باتت ركيزةً محوريةً لدفع مسيرة التنويع الاقتصادي.

**تعزيز الصادرات وإعادة الصادرات غير النفطية.** أسهمت الاستثمارات الأجنبية الوافدة أيضًا في رفع القدرة التصديرية للقطاعات الإماراتية غير النفطية رفعًا مباشرًا. فالإمارات بوصفها مركزًا تجاريًا في الشرق الأوسط تحتل مناطقها الحرة موقعًا محوريًا في صادراتها لا يمكن إغفاله. إذ تكشف البيانات أن 65% من الصادرات غير النفطية الإماراتية عام 2015 كانت من إنتاج شركات المناطق الحرة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى نحو 80% عام 2021، مما يعني أن الجزء الأكبر من صادرات وإعادة صادرات المنتجات غير النفطية الإماراتية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمناطق الحرة. وفي دبي تحديدًا، حوّل تجمّع الشركات متعددة الجنسيات في مناطقها الحرة الإمارة إلى محور إقليمي لإعادة التصدير؛ بلغت إعادة صادرات دبي 62 مليار دولار عام 2020، أسهمت فيها شركات المناطق الحرة بنسبة 56%.

وعلى صعيد القطاعات بعينها، كشفت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة عن توجه واضح نحو الخدمات التقنية والمتخصصة؛ ففي 441 مشروعًا جديدًا في دبي عام 2021، استحوذت البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات على 26%، والخدمات التجارية على 17%. وهذه الاستثمارات في الخدمات عالية القيمة المضافة لا تُؤلّد إنتاجًا مباشرًا فحسب، بل تُعزز بصورة غير مباشرة التجارة السلعية والصادرات من خلال توفير الحلول الرقمية والخدمات المالية. وهنا يُستحضر مثال بليغ: غدت دبي مقصدًا يُفضّله عددٌ من الشركات متعددة الجنسيات للمقارّ الإقليمية، إذ أقامت في دبي 70% من المقارّ الإقليمية الشرق أوسطية لشركات Fortune 500 عام 2021. وهذا التجمّع الكثيف من المقارّ والمشاريع الكبرى يرفع القدرة التنسيقية والإشاعية للإمارات في التجارة الإقليمية، ويُمكن المؤسسات المحلية من الارتقاء في سلم التقسيم الدولي للعمل، مما يُعزز القدرة التنافسية التصديرية.

**مسارات تعزيز الاقتصاد غير النفطي وآلياته.** خلاصةً لما سبق، يمكن تلخيص آلية تعزيز المناطق الحرة للاقتصاد غير النفطي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في محورين متكاملين: أولاً، يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بكثافة نحو القطاعات غير النفطية (كالتجزئة والعقارات والمال والتصنيع)، فيضخّ فيها رأس المال والتكنولوجيا وخبرات الإدارة مباشرةً، ويدفع نموّها الإنتاجي وكفاءتها

التشغيلية. وثانيًا، ينعكس نمو هذه القطاعات إيجابًا على التوظيف والإيرادات الحكومية، ويُحسّن البنية ألا اعتمادية للاقتصاد على النفط. وتؤكد البيانات هذه الصورة؛ إذ نرى الاستثمار الأجنبي المباشر متركزًا بكثافة في القطاعات غير النفطية كما كشف توزيع 2021، ومحرّكًا نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتساعد الصادرات. فالاستثمارات الأجنبية المُستقطّبة في المناطق الحرة دفعت القيمة الإنتاجية الصناعية صعودًا ورستخت ازدهار تجارة الجملة والتجزئة وقطاع اللوجستيات وإعادة التصدير، ليقترّب نصيب الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2022 من 70%؛ كما تُغطي شركات المناطق الحرة أكثر من نصف إعادة الصادرات الوطنية لتكون المحرّك الفعلي لنمو التجارة. ويُضاف إلى ذلك أن البيئة الأعمال الجاذبة التي أوجدتها المناطق الحرة أسهمت في تنشيط النشاط التجاري المحلي؛ فتمو التراخيص التجارية بنسبة 23% خلال 2021-2022 يعني توسّعًا ملموسًا في القاعدة الإنتاجية للقطاع غير النفطي. وبالمجمل، أقامت المناطق الحرة منصةً لتنمية الاقتصاد غير النفطي، وأمدته عبر استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتمويل والتكنولوجيا وقنوات الوصول إلى الأسواق التي يحتاجها التنوع الصناعي. وخلاصة ما تُظهره البيانات والمؤشرات ذات الصلة: أن سياسة المناطق الحرة عبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أسهمت إسهامًا بيّنًا في تعزيز الاقتصاد غير النفطي الإماراتي، برفع إيراداته المالية، وتمتين صلابته نموّه، وتعظيم قدراته التصديرية وإعادة التصدير، ويتجلى هذا الأثر بوضوح أكبر في أعقاب التعمّق السياساتي لعام 2018، مما يُجسّد الدور المحوري للمناطق الحرة في مسيرة الإمارات نحو التحوّل الاقتصادي.

#### 4.4. النقاش حول الهيكل القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودراسات الحالة:

يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر المُستقطّب بسياسة المناطق الحرة بسمات هيكلية واضحة في توزيعه القطاعي، مع تباين في أداء القطاعات الرئيسية ودرجة استفادتها. ويُتيح استعراض توجّهات الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعية في الإمارات فهّمًا أعمق لآليات عمل سياسة المناطق الحرة وأولويات تركيزها المستقبلي. وفيما يلي مناقشة تفصيلية لكل قطاع:

**1. قطاع تجارة التجزئة والجملة:** يُعدّ قطاع تجارة التجزئة والجملة من أعلى القطاعات استقطابًا لصادفي الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات على مدار السنوات. ففي ظل سياسة المناطق الحرة، أضحّت الإمارات بوابةً تجاريةً يُفضّلها المستثمرون الأجانب للنفاذ إلى أسواق الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويتراوح نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر عادةً بين 25% و30%، مما يعكس الجاذبية المتواصلة لمناطق حرة للاستثمار التجاري. وتتضافر في إنتاج هذه الجاذبية محركات عدة:

يأتي في طليعتها التميّز اللوجستي الذي يُخفّض تكاليف سلاسل التوريد للشركات التجارية متعددة الجنسيات تخفيضًا جوهريًا؛ فمنطقة جبل علي الحرة في دبي تضمّ منشآت ميناء ومستودعات معفاة من الجمارك على مستوى عالمي، مع شبكة نقل متكاملة برًا وبحرًا وجوًا تُيسّر تداول البضائع في رحاب المنطقة ببراعة وكفاءة، مما يجعل الشركات متعددة الجنسيات توظّف هذه المرافق لاتخاذ الإمارات مركزًا للتوزيع نحو الأسواق المجاورة. ويُرافق ذلك نظام ضريبي بالغ الملاءمة للقطاع التجاري؛ فالتنقل السلعي بين المناطق المعيّنة معفٍ من الرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة مُعفاة في كثير من المناطق الحرة، وضريبة الدخل على الشركات معفاة منذ عقود، مما يُخفّض هيكل التكاليف للشركات التجارية ويُمكنّها من التوسع في الأسواق الإقليمية بسرعة أكبر. ويُكمل هذه المزايا يُسر تأسيس المشاريع وشفافية بيئة الأعمال في المناطق الحرة، مما يُتيح للشركات التجارية العابرة للحدود إقامة مقرّ إقليمي أو مراكز توزيع في وقت قياسي؛ فالشركة التجارية في ظل الانفتاح السياساتي الإماراتي كثيرًا ما تستطيع إتمام تسجيلها وبدء عملياتها في غضون أيام. وتؤلّد هذه "التأثيرات التجميعية لاقتصاد المحور" أثرًا مُضاعفًا يخدم قطاع التجزئة والجملة بصورة خاصة: إذ يستقطب

دخول شركة تجارية كبيرة الخدمات المساندة في الأعلى والأسفل (كالخدمات اللوجستية والتخزين والتسويات المالية)، مُعمِّقًا بذلك مكانة الإمارات مركزًا تجاريًا إقليميًا راسخًا.

**2. قطاع العقارات:** أفضت جملة من العوامل السياساتية والسوقية إلى بروز قطاع العقارات بعد 2018 ليتربّع في المرتبة الثانية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي. فمن جهة، كسر إصلاح 2018 القاضي بالتملك الأجنبي الكامل بنسبة 100% القيود التي كانت مفروضة سابقًا على الاستثمارات العقارية الأجنبية، فأتاح للشركات الأجنبية والأفراد التملك الكامل في نطاق أوسع من المجالات. وهذا ما مكّن المطوّرين العقاريين متعددي الجنسيات من المشاركة المباشرة في تطوير المشاريع التجارية الكبرى والفنادق والشقق الفارهة في الإمارات دون الحاجة إلى شريك محلي مسيطر، فارتفع الاستعداد للاستثمار الأجنبي في السوق العقارية ارتفاعًا ملحوظًا. وتُشير الإحصاءات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر العقاري في دبي حقق نموًا سنويًا متوسطًا يتجاوز 20% في السنوات القليلة التالية لتحديد السياسة (2021-2022). ومن جهة أخرى، أسهم تجمّع الشركات متعددة الجنسيات الناجم عن المناطق الحرة في رفع الطلب على العقارات التجارية، إذ تدفّع تأسيس عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات في دبي بالاستثمار الأجنبي المباشر في العقارات التجارية المحيطة بمناطق حرة كمركز دبي المالي العالمي (DIFC) ومدينة دبي للإنترنت حيث ارتفعت معدلات الإشغال والإيجارات ارتفاعًا متسارعًا. يُضاف إلى ذلك مرونة المناطق الحرة في سياسات استخدام الأراضي (كالإيجارات طويلة الأمد وترتيبات حقوق الملكية)، والعائدات الاستثمارية المرتفعة، والمنظومة القانونية الشفافة، التي مجتمعة عزّزت ثقة المستثمرين الأجانب في السوق العقاري الإماراتي؛ فحق المستثمر الأجنبي في التملك الكامل للمشاريع العقارية والحماية القانونية الواضحة المكفولة له (كالمحاكم العقارية المستقلة وأنظمة تسجيل الملكية المتطورة) يُتيح للاستثمار الأجنبي المباشر العقاري الدخول مطمئنًا خاليًا من الهواجس. وخالصة القول، تضافرت ثلاثة عناصر في ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع العقاري الإماراتي: الانفتاح السياسي، ونمو الطلب، والضمانات المؤسسية.

**3. القطاع المالي:** يُمثّل قطاع الخدمات المالية أحد أبرز محاور نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي في السنوات الأخيرة، ويرجع نجاحه إلى حدٍ بعيد إلى المزايا المؤسسية التي تُوفّرها منطقتا السوق المالي العالمي في أبوظبي (ADGM) ومركز دبي المالي العالمي (DIFC). فهاتان المنطقتان الماليتان الحرتان تعتمدان منظومة تنظيمية وقانونية مستقلة قائمة على القانون العام البريطاني بالإنجليزية، مما يُخفّض درجة الغموض القانوني أمام المؤسسات المالية متعددة الجنسيات في عملياتها الإماراتية تخفيضًا كبيرًا. كما تحتضنان مراكز تحكيم دولية وآليات لحماية الملكية الفكرية وأنظمة صارمة لمكافحة غسل الأموال، مُهيّئةً للاستثمار الأجنبي المباشر المالي بيئة سيادة قانون ترتقي إلى مستوى المراكز المالية الغربية. لهذا توافدت بنوك دولية كبرى وشركات تأمين ومؤسسات إدارة أصول إلى DIFC و ADGM لتتخذها بوابةً لدخول السوق الشرق أوسطية.

وإلى جانب تجمّع المؤسسات المالية التقليدية، أفضت هذه البيئة المؤسسية الرفيعة المعايير إلى نشأة نظام بيئي محلي متنمٍ للتكنولوجيا المالية (FinTech). فموجات من الاستثمارات الخضراء تتدفق إلى قطاعي التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية في الإمارات، والاندماج مع المراكز المالية المحلية يُمثّل نقطة نمو جديدة واعدة. وتُشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 26% من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطبة في دبي عام 2021 كانت في قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، مع ارتباط عدد منها بتطبيقات التكنولوجيا المالية، مما يُشير إلى أن البيئة الحاضنة للابتكار في المناطق المالية الحرة باتت تستقطب المستثمرين

التقنيين وتُعجّل التحديث في قطاع الخدمات المالية. ويُلقى هذا النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر المالي ضوءًا على تحوّل في تفضيلات رأس المال العالمي؛ ففي الطرف الجيوسياسي والمعدلات الفائدة الراهنين تميل الأموال إلى التدفق نحو الأسواق ذات الرقابة المتينة وآفاق الأرباح الواعدة، وهو ما تُثبته المناطق المالية الحرة الإماراتية بامتياز: رقابة متينة وشفافة من جهة، وموقع جغرافي في قلب الأسواق الناشئة مع نطاق أعمال واسع الإشعاع من جهة أخرى. وإجمالاً، يُجسّد نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر المالي في الإمارات مفهوم "الريع المؤسسي"، أي استقطاب الاستثمار الرفيع القيمة في الخدمات من خلال خلق بيئة مؤسسية ومجمّعات على مستوى دولي أول.

**4. قطاع التصنيع والتعدين:** يحتل قطاع التصنيع أهميةً استراتيجيةً في رؤية الإمارات التنموية للمناطق الحرة. فرغم أن نصيبه من الاستثمار الأجنبي المباشر يقلّ عن قطاعي التجزئة والمال، فإن حجمه المطلق واتجاه نموه يتسمان بالثبات، فضلاً عن قيمته الاستراتيجية العالية في مسيرة التنويع الاقتصادي. ويقوم نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع على ركيزتين أساسيتين:

**الأولى،** ما تُوفّره الإمارات من بنية تحتية ولوجستية استثنائية تمنح صناعة التصنيع كفاءةً في سلاسل التوريد على مستوى عالمي. فميناء جبل علي والمنطقة الصناعية في أبوظبي KIZAD توفران أرصفاً ومستودعاتٍ بمعايير عالمية، تُتيح لشركات التصنيع استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات النهائية بيسر ومرونة وكلفة منخفضة. ويعني الارتقاء في كفاءة سلاسل التوريد أن الحلقة الإنتاجية قادرة على الوصل الفعّال بالأسواق العالمية، وهو ميزة موقعية جوهرية تستقطب الاستثمار الصناعي.

**والثانية،** سياسات التجميع الصناعي في المناطق الحرة التي تُخفّض تكاليف الإنتاج والإدارة للشركات المُستقرّة فيها. فكثير من المناطق الصناعية الحرة تُقدّم تخفيضات على إيجارات المصانع ودعمًا للطاقة وإعفاءً من الضرائب على المعدات، مُحققةً تآزرًا بين المؤسسات الموردة والمشتريّة من خلال تجميع الشركات المترابطة في سلسلة القيمة. وهذا التجمّع الأفقي والرأسي يحقق وفورات الحجم ويُتيح تشارك البحث والتطوير والخدمات المساندة، كما يستقطب مزيدًا من الشركات المترابطة ويؤدّ حلقةً من التعزيز الذاتي.

أما قطاع التعدين (ويُقصد به أساسًا الاستثمار في الموارد المعدنية خارج النفط والغاز) فحصدته من الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي محدودة وفي تراجع. إذ ترتبط استثمارات التعدين أكثر بالاستغلال الحالي للموارد الطبيعية الإماراتية، وتُعدّ إلى حدّ ما "حقلًا انتقاليًا" في المسيرة نحو اقتصاد غير نفطي. ومع تنامي اهتمام الحكومة بإزالة الكربون والتنمية المستدامة، تراجع الدعم السياساتي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في التعدين، وتقلّصت مكانته الاستراتيجية. وفي المستقبل، يُرجّح أن تُركّز الإمارات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع الرأسي تحديدًا، مستعينةً بمناطقها الحرة لاستقطاب مشاريع التصنيع المتقدم (كالفضاء والطيران وقطع غيار السيارات والتجميع الإلكتروني)، لرفع المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي.

**5. قطاعات السياحة والنقل والتخزين:** تحتل هذه القطاعات رهنًا نصيبًا غير بارز من الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي، غير أنها تنطوي على إمكانيات نمو هائلة. فدبي بوصفها وجهةً سياحيةً عالمية الصيت ومركزًا للطيران الدولي تملك أحجام مسافرين راندة عالميًا (احتل مطار دبي الدولي عام 2023 المرتبة الأولى عالميًا في حجم حركة المسافرين)، مما يكسبها أفضليةً استثنائيةً في مجالات الفنادق والسياحة الثقافية وخدمات الطيران. ويُعزى محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي في السياحة إلى التوجه التاريخي لاستثمار الإماراتي نحو مشاريع التجارة والموارد. غير أنه مع انتعاش السياحة العالمية ونمو الطلب على المؤتمرات والمعارض الإقليمية، يتصاعد اهتمام المستثمرين الدوليين بقطاع السياحة والخدمات المرتبطة به في الإمارات. وقد استشرحت الحكومة هذا الزخم

وباتت تُخطط لمناطق حرة متخصصة في السياحة والترفيه، تُقدّم حوافز الأراضي والضرائب لاستقطاب المجموعات الفندقية الدولية ومشغلي المعارض والمنشآت الترفيهية. وإذا أنشئت مناطق من قبيل "مناطق السياحة الحرة" فإنها تُتيح توقع ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال.

وعلى صعيد النقل والتخزين، فرغم أن نصيبهما من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال متواضعًا، يُجسّد دور الإمارات مركزًا لإعادة التصدير عالميًا القيمة التجارية الكامنة فيهما؛ تحتل الإمارات مرتبةً متقدمةً عالميًا في إعادة الصادرات، إذ جاءت إعادة صادرات دبي في المرتبة الثالثة عالميًا عام 2020. ويعني هذا في سياق إعادة هيكلة سلاسل التوريد الإقليمية وصعود الأسواق الناشئة احتمال نمو قفزي في مجال اللوجستيات والتخزين. فمبادرة "الحزام والطريق" ونمو الاقتصاد الأفريقي سيفضيان إلى تزايد في حركة البضائع عبر الخليج ورفع الطلب على خدمات العبور والتخزين، كما قد تستقطب التقنيات الجديدة (كلوجستيات البلوك تشين والتخزين اللآلي) استثمارات في القطاعات ذات الصلة داخل المناطق الحرة الإماراتية. ومن المتوقع تبعًا لذلك أن تُطلق التحولات في موازين سلاسل التوريد العالمية وإعادة تموضع الإمارات الاستراتيجي إمكانات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي السياحة والخدمات اللوجستية تبعًا، لتغدو من المحاور التي يمكن أن تستهدفها سياسة المناطق الحرة في المرحلة المقبلة بشكل مكثف.

## 5. المقارنات الدولية والدروس المستخلصة:

### 1.5. المقارنة مع المملكة العربية السعودية (الهيكل الصناعي ومستوى نضج السياسات):

بوصفها اقتصادًا إقليميًا محوريًا آخر في الشرق الأوسط، تسعى المملكة العربية السعودية هي الأخرى في السنوات الأخيرة إلى تحقيق التحوّل الاقتصادي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، غير أن ثمة فوارق جوهرية بينها وبين الإمارات في فاعلية سياسة المناطق الحرة. **أولاً، على صعيد الهيكل القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:** لا يزال رأس المال الأجنبي في المملكة مُتمركزًا بكثافة في القطاعات التقليدية كثيفة رأس المال كالطاقة والبتروكيماويات، في حين يتسم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات بتنوع أوسع. ففي عام 2021، تدفّق نحو 86% من الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي نحو القطاعات غير النفطية، بينما تتمحور استثمارات المملكة في معظمها حول النفط والغاز والصناعات الكيماوية اللاحقة. ويعني هذا أن الإمارات نجحت عبر مناطقها الحرة في تحقيق "إزاحة نفطية" صناعية، واستقطاب رأس المال الأجنبي نحو قطاعات المال والخدمات اللوجستية والتصنيع والتكنولوجيا الفائقة؛ في حين لم تتحرر المملكة بعدُ بالقدر الكافي من الاعتماد على الاستثمار في القطاع النفطي الغازي.

**وثانيًا، على صعيد مستوى نضج منظومة المناطق الحرة:** أسست الإمارات على امتداد أراضيها أكثر من 45 منطقة حرةً متنوعة تغطي طيفًا واسعًا من القطاعات والوظائف، في حين لا يزال بناء المناطق الحرة في المملكة في طور البداية، محدود العدد والحجم. فالمناطق الحرة الإماراتية، التي تراكت خبراتها وتطورت إطاراتها القانونية على مدار عقود، خلقت منظومةً من الكفاءات التشغيلية لا تستطيع المملكة للحاق بها في المدى القريب، رغم سعيها الحثيث للاستفادة من التجارب الدولية في إنشاء مناطق اقتصادية مماثلة.

**وثالثًا، على صعيد الشفافية المؤسسية:** يبلغ المناخ التجاري والقانوني الإماراتي درجةً أعلى من الطابع الدولي؛ فمناطقها المالية الحرة التي تعتمد القانون العام البريطاني بقضاء مستقل ولغة إنجليزية رسمية تُشكّل جاذبًا أقوى للشركات متعددة الجنسيات. أما المملكة، فعلى الرغم من جملة الإصلاحات التي أجرتها على بيئة الاستثمار في السنوات الأخيرة، فإن الاعتراف الدولي بمنظومتها

القانونية والتنظيمية الكلية لا يزال دون المستوى المأمول، وتحفظ بعض القطاعات بحذر أمام الاستثمار الأجنبي.

**ورابعاً، لا يمكن إغفال الفجوة في مكانة المحور اللوجستي:** فالإمارات التي تمتلك ميناء دبي وميناء أبوظبي ومنظومة مطارات في مستوى عالمي أضحت منذ زمن عقده في شبكة التجارة الكونية، في حين لا تزال المملكة في طور الاستثمار الكثيف في تطوير بنيتها التحتية من موانئ وطيران.

وخلاصة هذه المقارنة أن الإمارات أرست عبر مناطقها الحرة بنيةً اقتصاديةً أكثر تنوعاً وانفتاحاً، في حين يظل هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة مائلاً نحو الموارد الطبيعية. ويكشف هذا التباين عن الدور المحوري الذي أدته المناطق الحرة في تسريع التحوّل الإماراتي نحو "إزالة الاعتماد على الموارد". وإذا أرادت المملكة بلوغ تحوّل مماثل، فعليها مواصلة العمل على رفع درجة انفتاحها المؤسسي واستقرار سياساتها وتطوير بنيتها التحتية، حتى تُدرك ما حققته الإمارات في مسيرة المناطق الحرة.

## 2.5. المقارنة مع المناطق الحرة الإيرانية (الدور الحاسم للبيئة المؤسسية):

يختلف الواقع الاقتصادي الإيراني وبيئته الخارجية اختلافاً جوهرياً عن الإمارات والمملكة العربية السعودية معاً، مما يفرض على تطوير مناطقه الحرة قيوداً وإكراهات متعددة. وبأخذ منطقة أراس (Aras) الحرة الإيرانية مثلاً للمقارنة، يتضح أن الفجوة بينها وبين المناطق الحرة الإماراتية واسعة في البيئة المؤسسية والتوجّه الصناعي على حدٍ سواء.

**أولاً، ضعف استقرار السياسات في إيران:** تحت وطأة التوترات الجيوسياسية والعقوبات الدولية، يتسم مناخ الاستثمار والبيئة الكلية في إيران بالتذبذب وعدم اليقين المتكرر، مما يُعرّض الشركات الأجنبية لمخاطر سياسية وتشغيلية مرتفعة. وقد أفضى هذا إلى عجز إيران عن استقطاب استثمار أجنبي مباشر طويل الأمد واسع النطاق، نظراً لافتقار المستثمرين إلى الثقة بمستقبل البيئة الاستثمارية. في المقابل، حافظت الإمارات منذ الثمانينيات على توجّه راسخ ومستقر في دعم الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من تعديلها لتفاصيل سياساتها أحياناً، فإن اتجاهها العام ظلّ واضحاً وثابتاً، مما يمنح المستثمرين قدرًا موثوقاً من اليقين المستقبلي. وهذا التباين وحده يجعل الإمارات تتفوق تفوقاً كبيراً على إيران في استقطاب رأس المال طويل الأمد.

**وثانياً، على صعيد الاختيارات القطاعية:** تتحاز مناطق إيران الحرة في الغالب نحو القطاعات كثيفة العمالة والموارد، كالسياحة وتصنيع المنتجات الزراعية، ولعل ذلك مرتبط برغبة إيران في توظيف مواردها البشرية وطاقتها الطبيعية. بيد أن القطاعات كثيفة العمالة أو متدنية القيمة المضافة تملك جاذبيةً محدودةً أمام كبار المستثمرين العالميين. ويُقابل ذلك في الإمارات مناطق حرة تغطي ميادين عالية القيمة المضافة كالجمال والخدمات الراقية والتكنولوجيا الفائقة والخدمات اللوجستية، مما يُمكنها من استقطاب الشركات متعددة الجنسيات لإقامة مقرّها الإقليمية أو مراكز بحثها وتطويرها. وهذا التباين في التوجه الصناعي هو الذي يُحدد في نهاية المطاف النقل التنافسي لكلٍ من البلدين في سوق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

**وثالثاً، الفارق الأعمق في البيئة المؤسسية والقانونية:** تتسم المنظومة القانونية في المناطق الحرة الإماراتية بالشفافية، وترتفع فيها كفاءة الإدارة، وتتمتع الأموال بحرية الدخول والخروج، فيما تحمي آليات التحكيم المنسجمة مع المعايير الدولية حقوق المستثمرين. أما إيران فتتخلف بشكل واضح في شفافية سيادة القانون وانفتاح المنظومة المالية؛ فالعقوبات المفروضة عليها تُقيّد تحويل الأموال، ويتسم نظامها القانوني بالتعقيد وغياب منصات التحكيم ذات الاعتراف الدولي، فيما تبقى ضمانات حقوق المستثمرين الأجانب موضع تساؤل. وتجعل هذه المثالب المؤسسية مجتمعةً الحوافز الضريبية الإيرانية غير كافية لتبديد هواجس المستثمرين مهما بلغت سخاءً.

وإجمالاً، يكشف التقابل مع الحالة الإيرانية أن جودة المنظومة المؤسسية الكلية ودرجة الانفتاح على الخارج والاتصال بالشبكات العالمية عوامل حاسمة في نجاح المناطق الحرة. وما تمتاز به الإمارات يرجع في معظمه إلى تقديمها بيئةً مؤسسيةً مستقرةً ومنفتحةً ومتوافقةً مع المعايير الدولية، وهي بيئة تفتقر إليها إيران في الوقت الراهن.

### 3.5. الدروس المستخلصة من التجارب الدولية

تُتيح دراسة تجارب المناطق الحرة أو مناطق التصدير (EPZ) في دول وأقاليم أخرى استخلاصَ جملة من العناصر المفوضية إلى نجاح المناطق الحرة، وهي دروس تنفع الإمارات وسائر الدول في آنٍ واحد. وبالاستناد إلى نماذج عالمية بارزة كجزيرة جورونغ السنغافورية، والمنطقة الاقتصادية الحرة في إنشيون الكورية، وميناء كلانغ الماليزي، يمكن تحديد السمات المشتركة للمناطق الحرة الناجحة في النقاط الآتية:

**1. التوجّه الصناعي الواضح واستراتيجية التجميع:** تمتلك المناطق الحرة الناجحة عمومًا توجّهًا صناعيًا رئيسيًا واضحًا، وترسّخ تنافسيتها عبر أثر تجميع سلسلة القيمة. فجزيرة جورونغ السنغافورية تتخصص في تجمّع البتروكيماويات، مستقطبةً مؤسسات الأعلى والأسفل في السلسلة مما يرفع جاذبيتها الإجمالية. وبالمثل، تمتلك مناطق الإمارات الحرة كلّ منها توجّهها المتميز (كتخصص مدينة دبي للإعلام في الإعلام)، ومواصلة تعميق هذا التخصص تُعزز الميزة المتخصصة وترسّخها.

**2. الاستثمار المتواصل في بنية تحتية بمعايير عالية:** تؤثر الشروط المادية للمناطق الحرة تأثيرًا مباشرًا في تجربة المستثمرين. فالمنطقة الاقتصادية في إنشيون الكورية ضخّنت استثمارات ضخمة في إنشاء موانئ ومطارات ومرافق تجارية، مُوفّرةً شروطًا لوجستية وبيئة عمل في مستوى عالمي. وقد أنفقت الإمارات بسخاء على بنيتها التحتية، غير أنها تحتاج إلى مواصلة التطوير والتحديث في قطاعات الموانئ والاتصالات والطاقة للحفاظ على ميزتها التنافسية.

**3. المنظومة التنظيمية المستقلة والشفافة:** تُثبت التجارب الناجحة أن منظومةً تنظيميةً مستقلة عن البيروقراطية وذات قواعد شفافة تُمثل ركيزةً لا غنى عنها. فمنطقة ميناء كلانغ الحرة في ماليزيا تعتمد هيئةً إداريةً مستقلةً وإجراءات موافقة مبسّطة ارتفعت بها الكفاءة ارتفاعًا لافتًا. والنموذج الإداري للمناطق الحرة الإماراتية يسير في الاتجاه ذاته، ويمكن تعزيزه مستقبلاً باستمرار دعم استقلالية هيئات إدارة المناطق الحرة وشفافيتها وتقليص التدخل الإداري.

**4. الاتساق والاستقرار في السياسات:** تحتاج المناطق الحرة عمومًا إلى سنوات من الحضانة قبل أن تؤتي ثمارها، وهو ما يجعل الاستمرارية والثبات في السياسات شرطًا لا بديل عنه. فسنغافورة وأمثالها نادرًا ما تُغيّر سياساتها فجأة، مما يهيئ للمستثمرين أفقًا بعيد المدى للتخطيط. وعلى الإمارات أن تواصل بالمثل الحفاظ على ثبات التوجه السياساتي، وأن يسبق أي تعديل تواصل مسبق وتطبيق تدريجي للحفاظ على ثقة المستثمرين.

**5. آليات الربط مع الاقتصاد المحلي:** لا تتعزل المناطق الحرة الناجحة في جزر اقتصادية مُغلقة، بل تُقيم مع الاقتصاد المحلي تفاعلًا تازريًا خصبًا. وتُثبت تجارب الدول المختلفة أن المناطق الحرة ينبغي لها أن تُحفّز نمو المؤسسات المحلية عبر التكامل في سلاسل التوريد وتبادل الكفاءات وانتشار التكنولوجيا. فمنطقة شنتشن الاقتصادية الخاصة الصينية ربطت في مراحلها الأولى الاستثمار الأجنبي بالمؤسسات المحلية عبر الصناعات المساندة. وعلى الإمارات أن تُعمّق بدورها التعاون بين شركات المناطق الحرة والمؤسسات المحلية، وترفع نسبة المشتريات المحلية، وتتجنب الانفصال بين اقتصاد المناطق الحرة واقتصاد المناطق الداخلية.

وبالنظر إلى الصورة الكلية، تستوفي المناطق الحرة الإماراتية معظم عناصر النجاح المُشار إليها، وهذا ما يُفسّر تميّزها في المنطقة. بيد أن ثمة جوانب قابلة للتحسين؛ فمن أبرزها تعزيز الرابط بين الصناعة والجامعات والبحث العلمي، ورفع مشاركة المؤسسات المحلية في الاقتصاد الذي تصنعه المناطق الحرة. فكثير من الشركات التكنولوجية الفائقة في هذه المناطق لا يزال تواصلها مع الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية دون المأمول، ولا بدّ مستقبلاً من تشجيع مشاريع البحث والتطوير المشترك، وتحضين المواهب المحلية لشُكّنها من الانخراط في عالم شركات المناطق الحرة وبناء نظام بيئي للابتكار. يُضاف إلى ذلك أن رفع وزن المؤسسات المحلية في سلاسل القيمة بالمناطق الحرة سيقلص الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي، ويمنح الاقتصاد صلابةً أكبر واستدامةً أرسخ.

## 6. الاستنتاجات البحثية والتوصيات السياسية وآفاق البحث:

### 1.6. الاستنتاجات البحثية الرئيسية:

انطلق هذا البحث من السؤال المحوري: "هل عزّزت سياسة المناطق الحرة الإماراتية جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيف تحقق ذلك؟"، مُوظِّفاً مزيجاً منهجياً يجمع الإحصاء الوصفي واستعراض المحطات السياساتية والمقارنة الإقليمية بالحالات الدراسية، وذلك لتقييم أثر سياسة المناطق الحرة الإماراتية تقييماً منهجياً. وبالاستناد إلى ما سبق من تحليل للتغيرات الزمنية في الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي ومقارنته بالبيئة الخارجية (تقلبات أسعار النفط ودورات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية)، يمكن إجمال الاستنتاجات الرئيسية الآتية:

**الاستنتاج الأول:** تُبدي سياسة المناطق الحرة والتوسع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي علاقةً اتجاهيةً متزامنةً بدرجة عالية. فعلى المدى البعيد، يتوافق مسار توسع المناطق الحرة الممتد من ثمانينيات القرن الماضي، مع تحوّل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من "نمو بطيء على قاعدة منخفضة" إلى "نمو بحجم قياسي". ولا سيما في مراحل التكتيف السياساتي (كتخفيف قواعد دخول الاستثمار الأجنبي ورفع مستوى سهولة ممارسة الأعمال وتعميق التخصص الوظيفي لمناطق حرة بعينها)، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر الواصل يرتفع في الغالب بصورة مرحلية. وهذا التوافق بين "المحطات السياساتية وتحولات البيانات"، وإن لم يُشكّل إثباتاً سببياً صارماً، فإنه يُوفر قرائن تجريبية واضحة لتقدير فاعلية السياسة.

**الاستنتاج الثاني:** أبدى الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي قدرًا من الصلابة في مواجهة تقلبات أسعار النفط وتراجع الزخم الاستثماري العالمي، مما يعكس الجاذبية المستقلة للبيئة المؤسسية والسياساتية. فمقارنة مسار الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي بدورات أسعار النفط والتغير في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تُثبت أن هذا المسار لا ينحاز بسهولة إلى الدورات الخارجية صعودًا وهبوطًا، بل يحافظ على مستوى أداء استثماري نسبيًا نشط حتى في مراحل البيئة الخارجية المعاكسة. وبالنظر إلى المحطات السياساتية والتحويلات في هيكل الاستثمار، يمكن اعتبار المنظومة المؤسسية التي توفرها سياسة المناطق الحرة من ترتيبات ضريبية وتيسير جمركي وحرية تحويل رأس المال وقابلية التنبؤ بالمنظومة القانونية والتنظيمية أحد الأسباب الجوهرية الداعمة لهذه الصلابة.

**الاستنتاج الثالث:** أدت المناطق الحرة عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا تعزيزيًا متعدد المستويات في تنمية الاقتصاد غير النفطي، امتدّ أثره ليشمل ثلاثة أبعاد: النمو الإنتاجي، والارتفاع بهيكل الصادرات، واستقرار الإيرادات المالية.

فعلى صعيد الإنتاج، تركز الاستثمار الأجنبي المباشر بكثافة في القطاعات غير النفطية إذ تدفّق نحو 86% من الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد عام 2021 نحو الجملة والتجزئة والعقارات والمال والتصنيع، فضخّ في هذه القطاعات رأس المال والتكنولوجيا

وخبرات الإدارة مباشرة، ودفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو توسع متواصل؛ وقد ناهز نصيب هذا الناتج من الناتج الإجمالي 70% عام 2022، مع تعافٍ سريع من صدمة جائحة 2020، مما يُثبت أن الاقتصاد غير النفطي المدعوم بالمناطق الحرة يمتلك قدرًا من الصلابة أمام الصدمات.

وعلى صعيد الصادرات، واصل إسهام شركات المناطق الحرة في الصادرات غير النفطية تصاعده من 65% عام 2015 إلى نحو 80% عام 2021؛ كما ساهمت شركات المناطق الحرة في دبي بـ 56% من إجمالي إعادة الصادرات عام 2020، ورسخت مكانة الإمارات محورًا إقليميًا لإعادة التصدير، ودفعت الهيكل التصديري نحو منتجات عالية القيمة المضافة كالإلكترونيات والمعدات الآلية. وعلى صعيد المالية العامة، أعاد النشاط الاقتصادي غير النفطي المستحث بالاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى مسار تعافٍ وثبات بعد 2018، مستقرةً في نطاق 10-12% خلال 2018-2022، في تحسن جوهري عن قاع 2016، مما عزز الاستدامة الهيكلية للمالية العامة.

أما فيما يخص منطق الآلية الداخلية، فالمناطق الحرة ليست مجرد "أداة لاستقطاب الاستثمار"، بل هي منصة سياساتية شاملة تُدمج رأس المال والخدمات اللوجستية والخدمات والمزايا المؤسسية في "بيئة أعمال قابلة للتكرار"؛ وقيمتها لا تكمن في استقطاب الأموال فحسب، بل في تنظيم التجارة وربط الأسواق وتضخيم أثر المحور، مما يُعيد تشكيل الهيكل الصناعي ومكانة التقسيم الدولي للعمل على نحو مستدام، مُرسيةً بذلك مسارًا نقليًا واضحًا من "جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" إلى "تنمية الاقتصاد غير النفطي".

**الاستنتاج الرابع:** من المنظور الدولي، تكشف المقارنة مع الدول المجاورة عن الأهمية الحاسمة لجودة المنظومة المؤسسية وقابليتها للتنبؤ في تحديد نجاعة المناطق الحرة. فالمقارنة مع المملكة العربية السعودية تُثبت أن مستوى نضج منظومة المناطق الحرة وتنوع توجهها الصناعي والبناء المتأزر لـ "البنية التحتية المحورية مع القواعد الدولية" تُؤثر تأثيرًا جوهريًا في التوزيع القطاعي وجودة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فيما تُظهر المقارنة مع إيران أنه حين تتفاقم حالة عدم اليقين المؤسسي الكلي والعقوبات الخارجية وعوائق تحويل الأموال، لا تكفي الحوافز الضريبية في المناطق الحرة منفردةً لتشكيل جاذب استثماري كافٍ. وبعبارة أخرى، المناطق الحرة ليست مجرد تجميع لـ "حوافز منفصلة"، بل هي محصلة تفاعل منظومة مؤسسية متكاملة وقدرة اتصال عالمية.

## 2.6. التوصيات السياسية والمقترحات:

- بناءً على الاستنتاجات السابقة والاستقراء الشامل للتجربة الإماراتية، يوصي البحث بتوجيه السياسات المستقبلية للمناطق الحرة نحو ترسيخ المزايا التنافسية واستشراف التحولات الاقتصادية الجديدة، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات المباشرة والمتربطة الآتية:
- توجيه الحوافز الاستثمارية نحو الصناعات عالية القيمة المضافة والابتكار، كالخدمات الرقمية، والتكنولوجيا المالية، والطاقة الخضراء، مع تأسيس بيئة مؤسسية تركز على دعم البحث والتطوير وحماية الملكية الفكرية، لتجاوز نموذج المنافسة القائم حصرًا على الإعفاءات الضريبية وتيسير الإجراءات.
  - تعزيز التكامل العضوي بين المناطق الحرة والاقتصاد المحلي لتفادي ظاهرة "الجزيرة المعزولة"، وذلك عبر خلق منصات مشتركة لسلاسل التوريد، وتحفيز الشراكات المستدامة بين الشركات الأجنبية والجامعات والمؤسسات البحثية الوطنية، لضمان انتقال المعرفة وبناء القدرات المحلية.
  - الارتقاء بمستويات الشفافية المؤسسية وتطوير آليات الامتثال لتتواءم مع المعايير الدولية المستحدثة (مثل الحد الأدنى للضريبة

العالمية، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، مع تبني آليات "التجريب التنظيمي" (صناديق الرمل) لاستقطاب الاستثمارات في الأصول الرقمية والتقنيات المالية بمرونة وأمان.

- **الاستمرار في التحديث المنهجي للبنية التحتية للموانئ والطيران والاعتماد على الرقمنة الجمركية الشاملة، لتقليص أوقات التخليص وخفض تكاليف الخدمات اللوجستية، بما يضمن الحفاظ على ريادة الإمارات كمحور عالمي لإعادة التصدير في ظل التحولات الإقليمية لسلاسل التوريد.**
- **التوسع في إنشاء مناطق حرة وظيفية متخصصة تستهدف قطاعات الثقافة والسياحة واقتصاد المؤتمرات والخدمات الراقية، مع توفير قواعد ترخيص مرنة تجذب المجموعات الفندقية العالمية ومشغلي الفعاليات الكبرى، لفتح آفاق نمو مستحدثة وداعمة للاقتصاد غير النفطي.**

### 3.6. قيود البحث واتجاهات الدراسة المستقبلية:

على الرغم من حرص هذا البحث على الاستناد إلى أدلة متينة من البيانات المتاحة والمواد الدراسية الموثقة، فإنه لا يخلو من جملة من القيود تستوجب التطوير والتعمق في البحوث اللاحقة.

أولاً: يعتمد البحث في منهجيته الأساسية على الإحصاء الوصفي ورصد المحطات السياسية، مما يُتيح إبراز التغيرات الاتجاهية والهيكلية، غير أنه يظل محدوداً بطبيعته في "العزل الدقيق لأثر السياسة". ويمكن للبحوث المستقبلية، دون اللجوء بالضرورة إلى نماذج رياضية معقدة، توسيع مصادر المواد المستخدمة لتشمل إعلانات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعيّنات من الشركات المسجلة في المناطق الحرة وتقارير الاتحادات الصناعية وأدوات مقابلات على مستوى التنفيذ السياسي، مما يُعمق التفسير الآلي للأثر.

وثانياً: لا يزال النقاش في البحث حول التباينات الداخلية بين المناطق الحرة (من حيث التوجه الصناعي ونماذج الإدارة وكثافة القواعد في كل منطقة) قابلاً للتعمق. فمنظومة المناطق الحرة الإماراتية تنسم بتنوع واضح، ومن الممكن مستقبلاً اختيار عدد من المناطق التمثيلية لإجراء دراسات مقارنة أكثر تفصيلاً، تُجيب على تساؤل "لماذا تتفاوت المناطق الحرة في القطاعات التي تستقطبها وجوده مشاريعها رغم اشتراكها في الإطار العام".

وثالثاً: على صعيد المقارنة الدولية، يقتصر هذا البحث أساساً على المملكة العربية السعودية وإيران مرجعاً للمقارنة؛ ويمكن في البحوث القادمة توسيع نطاق المقارنة ليشمل قطر والبحرين وعمان، إضافةً إلى دول بارزة في المناطق الحرة خارج الشرق الأوسط (كسغافورة وماليزيا)، بما يُفضي إلى إطار مقارن أكثر تعددية وطبقية يُتيح تمييزاً أوضح بين "التجارب القابلة للنقل" والشروط الخاصة بالحالة الإماراتية.

وختاماً، تُثبت تجربة سياسة المناطق الحرة الإماراتية أن المناطق الحرة في مسيرة اقتصادات الموارد نحو التنوع ليست مجرد تراكم بسيط للحوافز الضريبية والتمهيلات الإدارية، بل هي منصات سياسية شاملة تتكوّن من قابلية التنبؤ المؤسسي والاتصال العالمي والتوجه الصناعي والقدرة على البنية التحتية مجتمعةً. ومن خلال الاستثمار المتواصل على المدى البعيد في توفير المنظومة المؤسسية وبناء قدرات التنظيم الصناعي، تستطيع المناطق الحرة في عصر يتّجه فيه رأس المال نحو التحوّل وتتصاعد فيه تدبذبات البيئة الخارجية، أن تُوفّر لأي دولة "مرساةً مؤسسيةً" نسبياً ثابتة لاستقطاب الاستثمار الدولي والاحتفاظ به.

والدرس الذي تُقدّمه الحالة الإماراتية للشرق الأوسط وسائر الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية هو: أن نجاعة المناطق الحرة رهينة بمدى قدرتها على إدراج أدواتها السياسية ضمن الاستراتيجية الوطنية بعيدة المدى، وبلوغ ترتيب مؤسسي متسق ومستدام يُوازن بين الانفتاح والقواعد والقدرة الصناعية.

#### 7. المراجع:

- Abu Dhabi Global Market. (n.d.). English common law. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.adgm.com/adgm-courts/english-common-law>
- Blonigen, B. A. (2005). A review of the empirical literature on FDI determinants. *Atlantic Economic Journal*, 33(4), 383–403.
- Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth. *Journal of International Economics*, 45(1), 115–135.
- Central Bank of the UAE. (n.d.). Payments and settlements. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.centralbank.ae/en/our-operations/payments-and-settlements/>
- DIFC Courts. (n.d.). About DIFC Courts. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.difccourts.ae/about/difc-courts>
- Dorsati Madani. (1999). A review of the role and impact of export processing zones. The World Bank. Retrieved from: [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=629169](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=629169)
- Dunning, J. H. (1988). The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extensions. *Journal of International Business Studies*, 19(1), 1–31.
- Embassy of the United Arab Emirates in the United States. (n.d.). Free zones. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.uae-embassy.org/free-zones>
- Federal Reserve Bank of St. Louis. (n.d.). Crude oil prices: Brent—Europe. Retrieved January 1, 2026, from: <https://fred.stlouisfed.org/series/POILBREUSDA>
- Federal Tax Authority of the UAE. (n.d.). Designated zones VAT guide. Retrieved January 1, 2026, from: <https://tax.gov.ae/DataFolder/Files/Pdf/Designated-Zones-VAT-Guide.pdf>
- Federal Tax Authority of the UAE. (2024). Free zone persons—corporate tax guide. Retrieved January 20, 2026, from: <https://tax.gov.ae/DataFolder/Files/Guides/CT/Free%20Zone%20Persons%20-%202020%2005%202024%20final%20for%20GCD.pdf>
- Government of Dubai. (1981). Federal law No. 18 of 1981 on regulation of commercial agencies.

Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.visitdubai.com/-/media/Files/invest-in-dubai/corporate-legislation-docs/commercial-agency-legislation/en/federal-law-no-18-of-1981-on-regulation-of-commercial-agencies>

Gulf News. (2026). UAE banking assets top Dh4 trillion for first time. Retrieved January 17, 2026, from: <https://gulfnews.com/business/banking/uae-banking-assets-top-dh4-trillion-for-first-time-1.1705392934383>

IFZA. (n.d.). UAE corporate tax: Everything you need to know. Retrieved January 1, 2026, from: <https://ifza.com/en/industry-analysis/uae-corporate-tax-everything-you-need-to-know/>

Jebel Ali Free Zone Authority. (n.d.). About JAFZA. Retrieved January 1, 2026, from <https://www.jafza.ae/about/>

Jebel Ali Free Zone Authority. (n.d.). Dubai logistics corridor: A game changer in the transport and logistics sector. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.jafza.ae/resource-centre/media/news/dubai-logistics-corridor-a-game-changer-in-the-transport-and-logistics-sector/>

Johansson, H., & Nilsson, L. (1997). Export processing zones as catalysts. *World Development*, 25(12), 2115–2128.

La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1998). Law and finance. *Journal of Political Economy*, 106(6), 1113–1155.

James, S. (2009). *Incentives and investments: Evidence and policy implications*. Washington, DC: World Bank.

Middle East Monitor. (2021). Expat remittances from UAE drop by 3.9% in 2020. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.middleeastmonitor.com/20210329-expat-remittances-from-uae-drop-by-3-9-in-2020/>

Ministry of Economy of the UAE. (n.d.). Foreign direct investment dashboard. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.moet.gov.ae/en/foreign-direct-investment-dashboard/>

Ministry of Foreign Affairs of the UAE. (n.d.). Facts and figures. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.mofa.gov.ae/en/the-uae/facts-and-figures>

Ministry of Finance of the UAE. (n.d.). Double taxation agreements. Retrieved January 1, 2026, from: <https://mof.gov.ae/en/public-finance/international-relations/double-taxation-agreements/>

- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge: Cambridge University Press.
- OECD. (2019). *Measuring and assessing talent attractiveness in OECD countries (2019 ITA indicators)*. OECD Publishing. Retrieved from:  
[https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2019/05/measuring-and-assessing-talent-attractiveness-in-oecd-countries\\_18c7ed48/b4e677ca-en.pdf](https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2019/05/measuring-and-assessing-talent-attractiveness-in-oecd-countries_18c7ed48/b4e677ca-en.pdf)
- UAE Government Portal. (n.d.). *Foreign direct investment*. Retrieved January 1, 2026, from:  
<https://u.ae/en/information-and-services/finance-and-investment/foreign-direct-investment>
- UNCTAD. (2000). *Transfer of funds*. Geneva: United Nations. Retrieved from:  
<https://unctad.org/system/files/official-document/psiteiitd20.en.pdf>
- Walsh, J. P., & Yu, J. (2010). *Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach*. IMF Working Paper. Retrieved from:  
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp10187.pdf>
- World Bank. (n.d.). *Population, total—United Arab Emirates*. Retrieved January 1, 2026, from:  
<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=AE>
- World Bank. (2018). *Connecting to compete 2018: Trade logistics in the global economy—The logistics performance index and its indicators*. Washington, DC: World Bank. Retrieved from:  
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/576061531492034646/pdf/Connecting-to-compete-2018-trade-logistics-in-the-global-economy-the-logistics-performance-index-and-its-indicators.pdf>
- World Intellectual Property Organization. (n.d.). *UAE federal law No. 37 of 1992 on trademarks*. Retrieved January 1, 2026, from: <https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/19823>
- Worldometers. (n.d.). *United Arab Emirates GDP*. Retrieved January 1, 2026, from:  
<https://www.worldometers.info/gdp/united-arab-emirates-gdp/>

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ فو يان شين، الباحث/ آى خه شيو، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: <http://doi.org/10.52132/Ajrsp/v7.84.4>